

# الاعتداء علي العرض بالقذف عند فقهاء المالكية

بقلم

د. علي محمد علي أحمد

مدرس الفقه بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

## مقدمة

مما لا شك فيه أن الله سبحانه وتعالى - حرم أعراض المسلمين، كما حرم دماءهم، وأموالهم، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي الصحيح عن النبي من خطبة الوداع قال: ﴿فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام﴾<sup>(٣)</sup>، وجعل الشارع المحافظة على العرض من الضروريات الخمس التي يجب المحافظة عليها، ويحرم الاعتداء عليها، وجعل كل ما يتضمن حفظ هذه الأمور مصلحة، وكل ما يضر بهذه الأمور مفسدة، ودفعها مصلحة واجبة الدرع.

قال الغزالي: "مقصود الشرع من الخلق هو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة.. وهذه الأصول الخمسة حفظها واقع في مرتبة الضرورات فهي أقوى المراتب في المصالح"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الأحزاب آية ٥٨.

(٢) سورة النور آية ٢٣.

(٣) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ج ١ ص ٣٧، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٤) المستصفي من علم الأصول للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ج ١ ص ٢٨٧، ومعه كتاب فواتح الرحموت للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للعلامة المحقق محب الله بن عبد الحميد، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢هـ.

ويقول الشاطبي: "ومجموع الضروريات خمسة وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة"<sup>(٥)</sup>.

والمحافظة على العرض تكون بمنع الاعتداء عليه بكل الصور، ومن صور الاعتداء على العرض القذف، فقد جعلته الشريعة الإسلامية من الكبائر الموبقات، ففي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله قال: ﴿اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات﴾<sup>(٦)</sup>.

وأوجب العقوبة على القاذف - ثمانون جلدة - إذا لم يثبت صحة ما قذف به، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ \* إِنَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٧)</sup>.

وهذا يدل على مدى اهتمام الشارع بحفظ، وصيانة العرض من أن يخدش، أو يشوه بعبارة من إنسان، حتى لا يؤدي ذلك إلى العداوة، وإثارة الأحقاد بين الناس.

---

(٥) الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ج ٢ ص ٨ خرج أحاديثه فضيلة الشيخ عبد الله دراز، وضع تراجمه الأستاذ محمد عبد الله دراز، فهرس موضوعاته عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٦) صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفري ج ٣ ص ١٠١٧ دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م تحقيق د/مصطفى ديب البغا (٧) سورة النور آية ٤، ٥.

ونظرًا لأهمية الموضوع فقد استخرت الله - سبحانه وتعالى - في الكتابة في هذا الموضوع تحت عنوان: "الاعتداء على العرض بالقذف عند فقهاء المالكية" فقامت بالكتابة في الموضوع في مذهب المالكية، ذاكرًا أقوال فقهاء المالكية، ومع ذكر دليل كل قول إن وجد، ورجحت ما احتاج إلى ترجيح".

وقمت بتقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف القذف وحكمه.

المطلب الأول: تعريف القذف.

المطلب الثاني: حكم القذف ودليل تحريمه.

المبحث الثاني: أركان القذف.

المطلب الأول: القاذف.

المطلب الثاني: المقذوف.

المطلب الثالث: المقذوف به "الصيغة".

المبحث الثالث: وسائل إثبات القذف.

المطلب الأول: الإقرار.

المطلب الثاني: الشهادة.

المبحث الرابع: دعوى القذف.

المطلب الأول: إذا كان المقذوف حيًا.

المطلب الثاني: إذا كان المقذوف ميتًا.

المطلب الثالث: حكم العفو عن القاذف.

المبحث الخامس: عقوبة القذف.

المطلب الأول: العقوبة الأصلية: "الجلد".

المطلب الثاني: العقوبة التبعية "رد شهادة القاذف".

المطلب الثالث: هل يتكرر الحد بتكرر القذف؟

المطلب الرابع: هل يتداخل حد القذف مع غيره من العقوبات الأخرى

المطلب الخامس: هل يجوز أخذ العوض عن حد القذف؟

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث.

## المبحث الأول

### تعريف القذف وحكمه

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف القذف.

المطلب الثاني: حكم القذف ودليل تحريمه.

المطلب الثالث: الحكمة من تحريم القذف.

### المطلب الأول

#### تعريف القذف

ويشتمل على:

أولاً: تعريف القذف في اللغة.

ثانياً: تعريف القذف في الاصطلاح.

أولاً: تعريف القذف في اللغة:

القذف في اللغة<sup>(٨)</sup> الرمي بالشيء، يقال قذفه بالحجر أي رماه به، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ﴾<sup>(٩)</sup>، ومنه سمي القيء قذفاً ثم استعمل في الرمي بالمكارة لعلاقة المشابهة بين الحجارة والمكارة في

(٨) لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور جـ ١١ ص ٧٤،

٧٥ دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ويراجع المعجم الوجيز

تأليف مجمع اللغة العربية ص ٤٩٤ طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم

١٩٩٤م/١٤٠٥هـ، مختار الصحاح للشيخ الإمام بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي

ص ٥٢٦، عني بترتيبه السيد محمد خاطر، طبع دار التراث، القاهرة.

(٩) سورة الأنبياء الآية ١٨.

تأثير الرمي، وما يحدثه من الأذى، والإساءة، والإضرار بالناس، فخرج  
اللسان مخرج اليد باللسان.

ولهذا يقول الشاعر:

جراحات المسهام لها التئام ولا يلتأم ما جرح اللسان

فالرمي باللسان أشد من الرمي بالحجارة، فإن الكلمة متى أفلتت من  
لسان قائلها لم يتمالك زمامها، وانطلقت الكلمة تصيب من وجهه إليه بالضرر  
والأذى، والكلمة كالسهم يرمى به، ولا تستطيع اليد أن تسيطر عليه.

ويسمى فرية بكسر الفاء، كأنه من الافتراء والكذب<sup>(١٠)</sup>، ثم استعمل  
مجازاً لعلاقة المشابهة في الرمي بالقول المكروه<sup>(١١)</sup>، وسمى الله قذف  
المحصنات رمياً، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ  
شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ  
الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(١٢)</sup>.

(١٠) الشرح الكبير على مختصر لسدي أحمد الدردير بهامش حاشية الدسوقي جـ؛  
ص ٣٢٤، دار الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى  
مذهب الإمام مالك لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير مع حاشية أحمد بن محمد  
الصاوي بهامش الشرح الصغير جـ ٦ ص ١٨٠ طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الفواكه  
الدواني شرح الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم مهنا النفراوي المالكي على رسالة أبي محمد عبد  
الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني المالكي جـ ٢ ص ٢٨٦، شركة ومكتبة ومطبعة  
مصطفى البابي الحلبي، مصر الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٩٥ م

(١١) حاشية الدسوقي لمحمد بن عرفة الدسوقي على الشرح الكبير للدردير على مختصر  
خليل جـ ٤ ص ٣٢٤، طبع بدار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه،  
الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي جـ ١٢ ص ٩٠ تحقيق محمد حجي، دار  
الغرب الإسلامي.

(١٢) سورة النور آية ٤.

## ثانيًا : تعريف القذف في الاصطلاح:

عرّف ابن عرفة القذف بتعريفين:

**الأول :** القذف بالمعنى الأعم - يعني الصادق بما يوجب الحد ، وما لا يوجبه - بأنه: " نسبة آدمي غيره بالزنا ، أو قطع نسب مسلم " .

**الثاني:** القذف بالمعنى الأخص - يعني الصادق على ما يوجب الحد فقط - بأنه: "نسبة آدمي مكلف غيره حرًا عفيفًا مسلمًا بالغًا أو صغيرة تطيق الوطأ بالزنا أو قطع نسب مسلم<sup>(١٣)</sup> .

**فإن قيل:** لو نسب شخص غيره للكفر لم يحد ، ولو نسب للزنا حد فمقتضاه أن النسبة للزنا أشد من النسبة للكفر ، وليس كذلك لأن الكفر يوجب الخلود في النار .

**أجيب:** بأن النسبة للكفر لا تسلم ويكذب فيها بخلاف النسبة للزنا فيمكن التسليم ، وتلحقه المعرة نظير ما قالوه فمن سب النبي ﷺ يقتل مطلقاً بخلاف من سب الله تعالى يقتل ما لم يتب<sup>(١٤)</sup> .

(١٣) الشرح الكبير للدردير ج٤ ص ٣٢٤ ، ويراجع التعريف الفواكه الدواني للنفاوي ج٢ ص ٢٨٦ ، شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد عlish ج٤ ص ٥٠٢ ، وبهامشه حاشيته المسماه تسهيل منح الجليل للمؤلف نفسه، طبع مكتبة النجاح، ليبيا، طرابلس، وجاء في القوانين الفقهية لابن جزي. القذف هو: الرمي بوطء حرام في قبل أو دبر، أو نفي من النسب للأب بخلاف النفي من الأم أو تعريض بذلك ص ٣٠٦ ، دار الرشد الحديثة، الدار البيضاء .

(١٤) حاشية الصاوي بهامش الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للعلامة أحمد الدردير ج٦ ص ١٨٠ ومعنى ذلك أن المسبوب بالكفر يستطيع أن ينفي عن نفسه نسبه على الكفر، وذلك بالنطق بالشهادتين، أما المتهم بالزنا فإنه لا يقدر على نفي التهمة عن نفسه .



## المطلب الثاني

### حكم القذف والدليل على تحريمه

القذف حرام، وهو من الكبائر<sup>(١٥)</sup>.

#### الدليل على تحريم القذف :

حرم الله تعالى الاعتداء على الأعراض فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾<sup>(١٦)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(١٧)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١٨)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ \* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١٩)</sup>.

(١٥) الشرح الصغير ج ٦ ص ١٨٠، الفواكه الدواني للنفراوي ج ٢ ص ٢٨٦.

(١٦) سورة الأحزاب آية ٥٨.

(١٧) سورة النور آية ٢٣.

(١٨) سورة النور آية ١٩.

(١٩) سورة النور الآيتان ٤، ٥.

## ومن السنة:

أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة أن رسول الله قال: ﴿اجتنبوا السبع الموبقات قالوا: يا رسول الله ما هن؟ قال: الشرك بالله عز وجل، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات﴾<sup>(٢٠)</sup>.

عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله: ﴿إن قذف المحصنة ليهدم عمل مائة سنة﴾<sup>(٢١)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ في خطبة الوداع: ﴿إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا﴾<sup>(٢٢)</sup>.

---

(٢٠) صحيح البخاري جـ ٣ ص ١٠١٧ باب قول الله تعالى "إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً" صحيح مسلم جـ ١ ص ٩٢، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني جـ ١ ص ١٦٥ باب الكبائر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي.

(٢١) المعجم الكبير جـ ٣ ص ١٦٨، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، مسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الحق البزار جـ ٧ ص ٣٣١ مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، سنة ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، تحقيق د/محفوظ الرحمن زين الله، وجاء فيه "هذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده إلا الليث، ولا عن الليث إلا موسى بن أعين".

(٢٢) صحيح مسلم جـ ١ ص ٣٧، صحيح ابن خزيمة لمحمد بن إسحاق ابن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري جـ ٤ ص ٢٥٠ المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م. تحقيق: د/محمد مصطفى الأعظمي.

## المطلب الثالث

### الحكمة من تحريم القذف

من مقاصد الشارع الحكيم حفظ الأعراض وصونها، والاحتفاظ بكرامة الإنسان وسمعته؛ لأن حفظ العرض أحد الضروريات الخمس التي أمر الشارع بحفظها، قال الغزالي في المستصفى "مقصود الشرع من الخلق، وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة .. وهذه الأصول الخمسة حفظها واقع في مرتبة الضرورات فهي أقوى المراتب في المصالح<sup>(٢٣)</sup>، ويقول الشاطبي في الموافقات "ومجموع الضروريات الخمسة وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة"<sup>(٢٤)</sup>.

والمحافظة على العرض تكون بمنع الاعتداء عليه بكل الصور، ومن صور الاعتداء على العرض القذف، فقد قررت الشريعة الإسلامية العقوبة التي تزجر الناس عن مثل هذا الاتهام، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ \* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٢٥)</sup>. فقد ذكر الله في هذه الآية العقوبة المقدرة للقاذف، وحكم عليه برد شهادته، ويصبح من أهل الفسق والفجور.

(٢٣) المستصفى للغزالي ج ١ ص ٢٨٧.

(٢٤) الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٨.

(٢٥) سورة النور آية ٤، ٥.

جاء في مختصر تفسير ابن كثير "هذه الآية فيها بيان جلد القاذف للمحصنة، وهي الحرة البالغة العفيفة، فإذا كان المقدوف رجلاً فكذلك يجلد قاذفه أيضاً، وليس فيه نزاع بين العلماء، فإن أقام القاذف بيّنة على صحة ما قاله درأ عنه الحد، ولهذا قال تعالى: "ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون" فأوجب على القاذف إذا لم يّم البيّنة على صحة ما قال ثلاثة أحكام: أحدها: أن يجلد ثمانين جلدة، الثاني أن ترد شهادته أبداً، الثالث: أن يكون فاسقاً ليس يعدل لا عند الله، ولا عند الناس" (٢٦).

وهذا يدل على مدى اهتمام الشريعة الإسلامية بحفظ وصيانة العرض من أن يخدش، أو يشوه بعبارة من إنسان، لأن ذلك يؤدي إلى العداوة بين الأسر، ويولد الأحقاد بين الناس، وربما يفضي إلى القتل، فوضع الشارع العقوبة الرادعة للقاذف حتى ينتهي عن الإقدام على مثل هذه الأعمال. فالحكمة من تحريم القذف تكمن في المحافظة على الأعراض، وصيانتها، ومنع التهمة والشك، ودفع العار الذي يلحق بالناس من جراء هذه الجريمة النكراء.

## المبحث الثاني

### أركان القذف

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: القاذف.      المطلب الثاني: المقذوف.

المطلب الثالث: المقذوف به.

### المطلب الأول

#### القاذف

يشترط في القاذف شرطان وهما: البلوغ والعقل<sup>(٢٧)</sup>، سواء كان حرًا، أو عبدًا، مسلمًا كان أو كافرًا، فلا يحد المجنون والمعتوه، ولا الصبي<sup>(٢٨)</sup> الذي لم يبلغ، والسبب في عدم حدهما أن الحد عقوبة، والعقوبة لا تكون إلا في جريمة، وفعل الصبي لا يوصف بأنه جريمة ولكنهما يعذران<sup>(٢٩)</sup>، ويستدل بعدم إقامة الحد على غير المكلف بقوله ﴿رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل أو يفريق﴾<sup>(٣٠)</sup>.

(٢٧) القوانين الفقهية ص ٣٠٦، حاشية الدسوقي والشرح الكبير ج ٤ ص ٣٢٥، شرح

منح الجليل ج ٤ ص ٥٠٣، حاشية الصاوي بهامش الشرح الصغير ج ٦ ص ١٨٠.

(٢٨) القوانين الفقهية ص ٣٠٦، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢٤، ٣٢٥.

(٢٩) التعزير: تأديب لما دون الحد، وأصله من العزْر، وهو المنع، التعريفات لعلي بن محمد بن علي السيد الزيني أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي ص ٤٥، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(٣٠) صحيح ابن خزيمة ج ٢ ص ١٠٢، المستدرک على الصحيحين للإمام محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحكم النيسابوري ج ٢ ص ٦٧ دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١١هـ/١٩٩٠م، المطبعة الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا: جاء فيه "هذا

وبالقياس على الزنا والسرقه، فإذا كان الصبي لا يحد بالزنا فكان أولى أن لا يحد للزنا<sup>(٣١)</sup>.

### حكم إذا قذف الوالد ولده:

اختلف فقهاء المالكية في ذلك على قولين:

### القول الأول:

لا يحد الأصل بقذفه فرعه<sup>(٣٢)</sup> وهو المشهور في المذهب المالكي ويستدل لهذا القول بعمول الآيات الدالة على الإحسان بالوالدين، والناهيّة عن

=حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر الدمشقي ج٦ ص ٢٠٦ دار الباز، مكة المكرمة، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م. تحقيق/محمد عبد القادر عطا.

(٣١) الفواكه الدواني ج٢ ص ٢٨٧ جاء فيه: "ولا حد على من لم يبلغ في قذف لغيره بالزنا، أو نفي نسب، ولا في شرب خمر، ولا وطء؛ لأن وطء لا يسمى زنا، وكما لا حد عليه لا حد على موطنه ولو بالغاً، وإنما يلزمه الأنب كما يلزم ولي الصبي تأديبه استصلاحاً لحاله لارتكابه محرماً لرفع القلم عن الصبي"، المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس للقاضي عبد الوهاب البغدادي ص ١٠٠١، ١٠٠٢، تحقيق ودراسة حميش عبد الحق، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، جاء فيه: أن العقل والبلوغ شرطان في وجوب حد القذف، لأنهما شرطان في التكليف والحد لا يجري إلا على مكلف.

(٣٢) التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ج٦ ص ٣٠٤ وجاء فيه معلقاً على قول خليل "وله حد أبيه وفسق" قال معلقاً من المدونة من قذف ولده أو ولد ابنه فقد استقل مالك أن يحد لولده". وجاء في مواهب الجليل شرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب، ج٦ ص ٣٠٤ وبهامشه التاج والإكليل للمواق، دالر الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، وجاء فيه: "قال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسحنون أنه لا يقضي له بتخليفه ولا يمكن من ذلك، ولا من أن يحده في حد يقع له عليه، لأنه من العقوق، وهو مذهب مالك في

الإساءة إليهما، قال تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾<sup>(٣٣)</sup> نهى الله سبحانه وتعالى عن الإساءة إلى الوالدين قولاً، وفعلاً، وأمر الله سبحانه وتعالى بالإحسان إليهما، وأن يقول الأبنا للآباء القول اللين الكريم.

قال تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾<sup>(٣٤)</sup>. وليس من الإحسان المطلوب فعله للوالدين أن يضرب حداً لقفذه ابنه، والمطالبة بالحد نفياً للإحسان، فكان ذلك دليلاً على أن الوالد لا يحد بقفذه ابنه.

### القول الثاني:

أن الأصل يحد لقفذه فرعه إذا طالب الفرع بحدّه، غير أن هؤلاء يرون أن الابن يكون فاسقاً بمطالبته بحد أبيه، أي أن عدالة الابن تسقط لمباشرته سبب عقوبة أبيه<sup>(٣٥)</sup>. وهذا قول ضعيف في المذهب.

جاء في مواهب الجليل شارحاً قول خليل "وله حد أبيه وفسق" هذا القول عزاه ابن رشد .. من سماع ابن القاسم في الأقضية لرواية أصبغ عن ابن القاسم في الشهادات ونصه، وقد روى أصبغ عن ابن القاسم في الشهادات

=المدونة.. وهو أظهر الأقوال، وقال في هذا الرسم إن مالكا كره لمن بينه وبين أبيه خصومة أن يحلفه، فقال ابن رشد هذا يدل من قوله على أن له أن يكون عاقاً بتحليفه إذ لا مآثم في فعل المكروه، وإنما يستحب تركه وهو قول ابن الماجشون في اليمانية، وظاهر قول أصبغ في المبسوط انتهى".

(٣٣) سورة الإسراء من الآية ٢٣.

(٣٤) سورة الإسراء من الآية ٢٣.

(٣٥) التاج والإكليل شرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق ج ٦ ص ٣٠٤ دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، بهامش مواهب الجليل، مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٠٤.

أنه يقضي له أن يحلفه، وأن يحده، ويكون عاقاً بذلك<sup>(٣٦)</sup> ويستدل لأصحاب هذا القول بعموم الآيات التي توجب الحد على القاذف.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(٣٧)</sup>.

دللت هذه الآية بعمومها على إقامة حد القذف على القاذف، فيحد الأب بقذفه ولده لدخوله في عموم آية القذف.

### القول المختار:

القول المختار القول الأول القائل بأن الأصل إذا قذف فرعه لا يحد، لأن الله أمر بالإحسان إلى الوالدين، وليس من الإحسان المطالبة بحد الأب إذا قذف ابنه.

(٣٦) مواهب الجليل جـ ٦ ص ٣٠٤.

(٣٧) سورة النور من الآية ٤.



## المطلب الثاني

### المقذوف

#### شروط المقذوف:

يشترط في المقذوف ما يأتي:

#### ١ - الإسلام<sup>(٣٨)</sup>:

لا يحد الشخص بقذف الكافر الأصلي؛ لأن الكافر لا حرمة له، إذ لا حرمة لفاسق غير عفيف، فالكافر أولى بأن لا يحد قاذفه، ولا يحد بقذفه المرتد، ولا بقذف مسلم ثم ارتد بعد القذف، فلا حد على قاذفه ولو تاب، لأن الشرط أن يكون مسلماً من وقت القذف إلى وقت إقامة الحد؛ لسقوط كرامته، وعصمة دمه<sup>(٣٩)</sup>.

قال القاضي عبد الوهاب: "وإنما اشترطنا الإسلام، لأن عرض الكافر لا حرمة له تهتك بالقذف، ولأن الفاسق الملي لا حد على قاذفه، وهو أعظم حرمة من الكافر، والكافر أولى"<sup>(٤٠)</sup>.

---

(٣٨) حاشية الدسوقي والشرح الكبير ج٤ ص ٣٢٥، القوانين الفقهية ص ٣٠٦، الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ج٦ ص ١٨١، بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن الحفيد ج٢ ص ٣٦٢، تنقيح، وتصحيح خالد العطار بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(٣٩) الشرح الصغير ج٦ ص ١٨١، الشرح الكبير للدردير ج٤ ص ٣٢٥.

(٤٠) لمعونة للقاضي عبد الوهاب ج٣ ص ١٠٠٢.

ويقول أحد الباحثين إن نفي الحد عن قذف الكافر ، لا ينفي إمكان الحكم بالتعزير على من قذف زميًا عفيفًا ؛ لأن مقتضى عقد الذمة صيانة دمه ، وماله ، وعرضه ، وتركه وما يدين ، ثم إن تلفظ المسلم بألفاظ القذف في حد ذاته يمثل سوء أدب، وسلطة لسان ، واجترأ على الفحش من القول ، وهي أمور يستحق عليها التعزير<sup>(٤١)</sup>.

ويبين الله تعالى أن الحد يجب بقذف المحصن، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾<sup>(٤٢)</sup>. والكافر ليس بمحصن، فقد روى ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي قال: ﴿من أشرك بالله فليس بمحصن﴾<sup>(٤٣)</sup>.

## ٢ - العقل<sup>(٤٤)</sup>:

لا يحد قاذف المجنون؛ لأن المجنون لا يعير بالزنا لعدم تكليفه ، ولا تلحقه المعرة ، وذلك إذا استمر جنونه ، ولم يفق منه حين بلوغه إلى حين قذفه ، ولا يتخلله إفاقة، ولو صح فعل ذلك منه ، أما إن بلغ صحيحًا ثم جن ، أو كان يجن ويفيق ، فإن قاذفه يحد؛ لأن معرة ذلك تلحقه<sup>(٤٥)</sup>.

(٤١) حاضرات في الفقه المالكي د/حسن صلاح الصغير، د/محمود علي عبد الجواد ص ١١٨ بدون ذكر الناشر وسنة النشر.

(٤٢) ورة النور من الآية ٤.

(٤٣) ذكررة الحفاظ لمحمد بن طاهر بن القيسراني ج ٣ ص ٩٧٨، وجاء فيه قال أبو أحمد لا أعلم حدث إسحاق عن الدراوردي عن عبيد الله دار الصمعي، الرياض، سنة ١٤١٥هـ، الطبعة الأولى، تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي.

(٤٤) لقوانين الفقهية ص ٣٠٦، التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٠٠.

(٤٥) واهب الجليل ج ٦ ص ٢٩٨.

٣- الحرية<sup>(٤٦)</sup>:

فلا حد على من قذف عبداً؛ لأن حرمة حرمة ناقصة ، بسبب الرق<sup>(٤٧)</sup>، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَهُمْ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(٤٨)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾<sup>(٤٩)</sup>، والمراد بالمحصنات هنا الحرائر العفاف عن الزنا<sup>(٥٠)</sup>، فدل ذلك على اشتراط الحرية.

قال القاضي عبد الوهاب: "وإنما اشترطنا الحرية خلافاً لمن يقول بأن العبد يحد قاذفه"<sup>(٥١)</sup> لأن حرمة ناقصة نقصاً أوجب الرق كالكافر، ولأن نقص منع أن يقتل به الحر المسلم منع أن يحد في القذف، أصله الكفر"<sup>(٥٢)</sup>.

(٤٦) القوانين الفقهية ص ٣٠٦، مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٠٥، الذخيرة للقرافي ج ١٢ ص ١٠٣، دار الغرب الإسلامي.

(٤٧) مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٠٥، الذخيرة ج ١٢ ص ١٠٣، ١٠٤.

(٤٨) سورة النساء من الآية ٢٥.

(٤٩) سورة النور من الآية ٤.

(٥٠) يسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للشيخ/عبد الرحمن بن ناصر السعد ص ٥٣٧ قدم له الشيخ/محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الصفا، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م. وجاء سفيه "أي النساء الحرائر العفاف، وكذلك الرجال لا فرق بين الأمرين".

(٥١) وي عن داود أنه أوجب الحد على قاذف العبد، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١٦ مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٥٢) لمعونة ج ٣ ص ١٠٠٢، وجاء في مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٠٥ "فلا يحد المكلف الذي قذف رقاً، وظاهر كلام المصنف يرحمه الله تعالى - أن من نفى نسب عبد لا يحد، ولو كان أبواه حرين مسلمين، وليس كذلك ففيها من قال لعبد وأبواه حران مسلمان لست لأبيك ضرب الحد، فإن كان أبو العبد ماتا ولا وارث لهما فللعبد حد سيده، وفي الاكتفاء بإسلام أبيه دون أمه اختلاف فيها إن قال لعبد لست لأبيك وأبوه مسلم، وأمّه

#### ٤ - البلوغ والإطاقة<sup>(٥٣)</sup>:

فلا حد على من قذف الصبي غير البالغ لأن الحد يراد به إزالة المعرة عن المقدوف، والصبي غير البالغ لا يصح منه الزنا.

ومن ثمَّ فمن رمى شخصًا بأنه زنى بامرأة مثلاً أو لاط بآخر يحد إذا كان المقدوف بالغاً، وأما من رمى ذكراً أو أنثى بأنه زنى أو ليط به فإنه يحد ما دام كل منهما مطيقاً للوطء وإن لم يبلغا<sup>(٥٤)</sup>؛ وذلك للحوق المعرة لهما كالكبيرة والكبير، جاء في الشرح الكبير للدردير: "وبلغ المقدوف فاعلاً أو مفعولاً به كأن بلغت المقدوفة الوطء، وإن لم تبلغ الحيض فيحد قاذفها للحوق المعرة لها كالكبيرة، والذكر المطيق كهي كما قال المصنف، فعلم أن المفعول به شرطه إطاقة الوطء، ولو لم يبلغ<sup>(٥٥)</sup>."

#### ٥ - العفة عن الزنا<sup>(٥٦)</sup>:

يشترط في وجوب حد القذف أن يكون المقدوف عفيفاً، وقال ابن الحاجب العفاف أن لا يكون المقدوف معروفاً بالزنى ومواضع الفساد<sup>(٥٧)</sup>، أي يشترط أن يكون المقدوف بعيداً عن الزنا قبل القذف وبعده لوقت إقامة الحد على القاذف<sup>(٥٨)</sup>، جاء في حاشية الصاوي: "قوله أو عف عنه" أي كان سالماً

---

=كافرة، أو أمة فوقف فيها الإمام مالك رحمته الله ابن القاسم أنا أرى أن يحد لحمل أبيه على غير أمه."

(٥٣) المعونة جـ ٣ ص ١٠٠٢.

(٥٤) الشرح الكبير جـ ٤ ص ٣٢٦، المعونة جـ ٣ ص ١٠٠٢.

(٥٥) الشرح الكبير جـ ٤ ص ٣٢٦.

(٥٦) الشرح الصغير وحاشية الصاوي جـ ٦ ص ١٨٢، مواهب الجليل جـ ٦ ص ٣٠٠.

(٥٧) مواهب الجليل جـ ٦ ص ٣٠٠.

(٥٨) الشرح الصغير وحاشية الصاوي جـ ٦ ص ١٨٢.

من الزنا ، قال ابن عرفة: وعفاف المقدوف الموجب لحد قاذفه هو السلامة من فعل الزنا قبل القذف وبعده ، ومن ثبوت حده لاستلزامه إياه<sup>(٥٩)</sup>.

والأصل في المسلم براءة من الزنا ، فمن قذف معروفاً بالظلم ، والغصب ، والسرقه ، وشرب الخمر ، وأكل الربا ، يحد له إذا كان غير معروفاً بما قذفه به ، ولم يثبت عليه ما رمى به ، فإن ثبت ، أو كان معروفاً بذلك لم يحد قاذفه<sup>(٦٠)</sup>.

فمن قذف شخصاً بالزنى ، وجب عليه أن يأتي بأربعة شهود عدول على ما رمى به حتى يدرأ عنه الحد ، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلَدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٦١)</sup>، فالآية دليل على أن القاذف لا ينتفي عنه الحد إلا بأربعة عدول تشهد بروية الزنا.

ومقابل الراجح يقول إن عبء الإثبات يقع المقدوف<sup>(٦٢)</sup>.

جاء في حاشية الدسوقي "أما المقدوف فلا يطالب بإثبات العفة؛ لأن الناس محمولون على العفاف حتى يثبت القاذف خلافه، وما في عقب من أن على المقدوف أن يثبت العفاف فيه نظر<sup>(٦٣)</sup>.

وعلى ذلك فمن ثبت زناه بالإقرار ، أو ظهور حمل لأقل من ستة ثم قذفه شخص فلا يحد قاذفه ، أما إذا ثبت زناه زنى لا يوجب الحد كأن وطأ

(٥٩) حاشية الصاوي ج ٦ ص ١٨٢.

(٦٠) مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٠٠.

(٦١) سورة النور آية ٤.

(٦٢) حاشية الصاوي ج ٦ ص ١٨٢، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢٦.

(٦٣) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢٦.

بهيمة ، أو وطأ بين فخذين ، ثم قذفه شخص يحد قاذفه لأنه عفيف عن الزنا الموجب للحد ، ولذا عبر عنه الشيخ خليل بقوله: "وعف عن وطء يوجب الحد" قال الشيخ أحمد الدردير شارحاً ذلك: "واحترز بقوله: يوجب الحد عن وطء لا يوجبه ، وإن أوجب الأدب كوطء بهيمة أو وطء بين فخذين أو في دبر امرأته فشمّل كلامه صورتين عدم وطء أصلاً ، وارتكاب وطء لا يوجب حدًا فيحد قاذفه إذ هو عفيف عما يوجب الحد" (٦٤).

#### ٦- أن يكون المقذوف معه آلة الوطء (٦٥):

لابد أن يكون المقذوف معه آلة الوطء، فلا يحد قاذف المَجْبُوب، أي مقطوع الذكر إذ جُب قبل البلوغ أو بعده، ورماه بوقت كان فيه مجبوباً، فإن رماه بالزنا قبل الجب حد (٦٦).

جاء في الشرح الصغير "ذا آلة" .. أي حالة كون المقذوف متلبساً بآلة الزنا فمن قذف مقطوع الذكر بالزنا فلا حد عليه إن قطع قبل البلوغ، أو بعده، ورماه بوقت كان فيه مجبوباً، فإن رماه بالزنا قبل الجب حد (٦٧).

قال القاضي عبد الوهاب "وإنما شرطنا كونه متمكناً من الوطء ؛ لأن المَجْبُوب ومن جرى مجراه لا يتأتى منه الزنا فلم تلحقه المعرة بالقذف كالصبي" (٦٨).

(٦٤) الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٢٦.

(٦٥) القوانين الفقهية ص ٣٠٦، الشرح الصغير ج٦ ص ١٨٣، الشرح الكبير ج٤ ص ٣٢٦.

(٦٦) الشرح الكبير ج٤ ص ٣٢٦، الشرح الصغير ج٦ ص ١٨٣.

(٦٧) الشرح الصغير ج٦ ص ١٨٣.

(٦٨) المعونة ج٣ ص ١٠٠٢.

### قذف الخنثى المشكل:

أما قذف الخنثى فالظاهر أن قذفه تابع لحده ، فإذا رماه شخص بالزنا بفرجه الذكر أو فرجه الذي للنساء فلا حد عليه ؛ لأنه إذا زنى بهما فلا حد عليه ، وإن رماه بأنه أتى في دبره حد راميهِ ؛ لأنه إذا زنى به حد حد الزنا ، وذلك لأنه يقدر أنثى فيكون إتيانه إتيان الأجنبية بدبر لأجل درء حد اللواط وهو الرجم بالشبهة ، ولا يحد حد اللواط لتقدير ذكوره<sup>(٦٩)</sup>.

### قذف اللقيط:

لا حد على من نفى نسب لقيط لم يعرف له أب أو أم ، بأن قال له لست ابن فلان ، الذي هو في حضانتِهِ أو رعايته ، لأنه مجهول النسب أصلاً ، ولكن يؤدب من قال ذلك للإيذاء<sup>(٧٠)</sup>.

وفصل ابن عرفة القول في حكم هذه الصورة ، وخلاصة ما ذكره أن لهذه المسألة صورتين هما:

الأولى: أن ينفيه عن أب معين ، كلست ابن فلان ، فلا حد عليه اتفاقاً.

الثانية: أن يقول له يا ابن الزنا ، وفيها قولان:

قال اللخمي: لا يحد لأن الغالب في المنبوذ أن يكون ابن زنا.

قال ابن رشد: يحد لاحتمال أن يكون نبذ مع كونه من نكاح صحيح ، قال ابن عرفة "ومعلوم أن قول ابن رشد هو المقدم". وأما لو قال له يا ابن

(٦٩) حاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٢٥.

(٧٠) الفواكه الدواني ج٢ ص ٢٨٧ وجاء فيه: "... أو كان غير معروف النسب كالمنبوذ يرميه بنفي النسب عن أب معين ، فإنه لا يحد في واحد منها".

الزاني ، أو يا ابن الزانية فهذا قذف بزنا أبويه لابنفى فلا حد على القاذف اتفاقاً ، وعلة ابن رشد بجهل أبويه<sup>(٧١)</sup>.

وهذا الحكم فيما لم يستلحقه<sup>(٧٢)</sup> أحد ، فإن استلحقه أحد لحق به ، وحد قاذفه ، لأنه بالاستلحاق صار معروف النسب<sup>(٧٣)</sup>. وعلى القول بسقوط الحد في صورة من الصور المذكورة لا يعني سقوط الأدب بل يؤدب ويعزر من قذف اللقيط، لأنه أذاه بما هو ليس من كسب يده<sup>(٧٤)</sup>.

#### ٧- أن يكون المقدوف معلوماً:

يشترط أن يكون المقدوف معيناً أي معلوماً ، فإن كان مجهولاً ، أو غير معين فلا حد على قاذفه ، مثل أن يقول لجماعة كلكم زناه، إلا واحد ، أو يقول لجماعة أحكم زان ، أو ابن زانية ، أو يقول لشخص أخوك زان ، وله أكثر من أخ ولم يعين<sup>(٧٥)</sup>.

جاء في التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل "أو مجهولاً" ابن شاس من قذف مجهولاً فلا حد عليه ، الباجي قال: ابن المواز ، وروى في رجل قال لجماعة أحكم زان ، أو ابن زانية فلا يحد إذ لا يعرف من أراد فإن قام به جميعهم فقد قيل لا حد عليه<sup>(٧٦)</sup>.

جاء في الذخيرة "قرع. في المنتقى: من قذف مجهولاً لم يُحد لعدم الكناية، قاله محمد"<sup>(٧٧)</sup>.

(٧١) حاشية الدسوقي لابن عرفة الدسوقي ج٤ ص٣٢٥.

(٧٢) الاستلحاق هو ادعاء رجل أنه أب لهذا، يراجع الشرح الكبير ج٣ ص٤١٢.

(٧٣) الشرح الكبير للدردير ج٤ ص٣٢٦.

(٧٤) محاضرات في الفقه المالكي ص١٢٢.

(٧٥) لتاج والإكليل ج٦ ص٣٠٠.

(٧٦) التاج والإكليل ج٦ ص٣٠٠.

(٧٧) الذخيرة للقرافي ج١٢ ص١٠٦.



وبالنظر في الشروط المذكورة في المقدوف يتضح أن الإسلام ،  
والحرية شرطان مشروطان في المقدوف في حالتي النسبة بالزنا ونفي النسب  
، وأربعة تختص بالمقدوف في حالة قذفه بالزنا وهم البلوغ ، والعقل ، والعفة  
، والآلة ، أي كون المقدوف معه آلة الوطء .

جاء في الشرح الكبير " وإثنان في المقدوف مطلقاً قذف بنفي نسب أو  
زنا وهما الحرية والإسلام ، وأربعة تخص الثاني أي المقدوف بالزنا وهي  
البلوغ ، والعقل والعفة والآلة<sup>(٧٨)</sup> .

### المطلب الثالث

#### المقـذوف به

#### "الرمي بالزنا أو نفي النسب" (الصيغة)

المقدوف به أحد أمرين وهما: القذف بالزنى، أو نفي النسب .

فلا حد على من رمى غيره بالكفر، أو معصية أخرى كالسرقة، أو  
شرب الخمر ولا يحد من رمى آخر بوطء فيما دون الفرج؛ لأنه لا يسمى  
زناً، إلا أن تدل القرائن على أنه أراد التعريض بالزنى، فيجب عليه الحد،  
لأن الحد كما يجب بالتصريح يجب بالتعريض<sup>(٧٩)</sup> .

وألفاظه تنقسم إلى قسمين<sup>(٨٠)</sup>:

(٧٨) الشرح الكبير للدردير ج٤ ص ٣٢٦، حاشية الصاوي ج٦ ص ١٨٣ .

(٧٩) المعونة للقاضي عبد الوهاب ج٣ ص ١٠٠٢، ١٠٠٣ .

(٨٠) الشرح الكبير للدردير ج٤ ص ٣٢٨ .

## ١- تصريح:

أما التصريح: ما دل بذاته على القذف دون إرادة غيره<sup>(٨١)</sup>، أي تكون بالألفاظ تدل على القذف دون الاحتياج إلى قرينة.

## صيغتها:

مثل أن يقول شخص لآخر أنت زان، أو زنيته، أو يقول رجل لامرأة يا زانية. ولو قال يا ابن الزاني، فهو قاذف لأبيه، كأن قال أبوك زان، ولو قال يا ابن الزانية، فهو قاذف لأمه، كأنه قال: أمك زانية، ولو قال يا ابن الزاني، والزانية فهو قاذف لأبيه، وأمّه، وكأنه قال له، أبوك زانيان. فكل هذه الألفاظ تدل صراحة على القذف، ويقام الحد على القاذف.

وفي هذه الألفاظ، وغيرها مما يدل صراحة على القذف يقام الحد على القاذف بلا خلاف في المذهب<sup>(٨٢)</sup>.

## ٢- التعريض:

أما التعريض: هو كل لفظ أفهم تعريض القذف بالقرائن كوجود خصام<sup>(٨٣)</sup>، وقيل هو "التعبير عن الشيء باللفظ لموضوع لضده، حيث كان بلفظ مفهم"<sup>(٨٤)</sup>.

(٨١) شرح منح الجليل ج٤ ص ٥٠٧.

(٨٢) سراج السالك شرح أسهل المسالك تأليف السيد عثمان بن حسين بري الجعلي المالكي، ج١ ص ٢٢٢، شركة ومكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده، مصر، الطبعة الأخيرة.

(٨٣) شرح منح الجليل ج٤ ص ٥٠٧، التاج والإكليل ج٦ ص ٣٠١.

(٨٤) الفواكه الدواني ج٢ ص ٢٨٧.

ومعنى هذا: أن يستعمل شخص لفظ وضع لمعنى غير الزنا، ولكن الزنا لازم له، مع صحة إرادة المعنى الذي وضع له اللفظ، مع وجود القرينة الدالة عليه

### صيغتها:

مثل أن يقول شخص لآخر، لست بزنان، فكأن قال للمخاطب أنت زان، وكأن يقول أنا معروف النسب، فكأنه قال للمخاطب أن أبوه ليس معروفًا، أو قال لشخص أنا عفيف الفرج، فكأنه قال للمخاطب أبوه ليس معروفًا، أو قال أنه زان، أما إذا لم يذكر الفرج في هذه العبارة فلا حد عليه، بل الأدب والتعزير إلا لقرينة تدل عليه<sup>(٨٥)</sup>.

ومن ثم فلا فرق في إيجاب الحد بالقذف بالزنا، أو نفى النسب بين اللفظ الصريح، وبين التعريض المفهم. لنفى النسب أو الزنا بالقرائن الدالة على ذلك.

جاء في الفواكه الدواني بعد أن ذكر أمثلة للقذف الصريح، والقذف بالتعريض "فيترتب على ذلك الحد كما يترتب على من صرح بلفظ القذف، ولا فرق بين كون التعريض بالنثر، أو الشعر"<sup>(٨٦)</sup>.

وعلى ذلك يتضح أن ألفاظ القذف صريحة، فني النسب، أو الرمي بالزنا، وتعريضًا بأيهما إذا دلت القرائن على ذلك، والفقهاء - رحمهم

(٨٥) الشرح الكبير جـ ٤ ص ٣٢٨ وما بعدها، الشرح الصغير جـ ٦ ص ١٨٣، ١٨٤،

التاج والإكليل جـ ٦ ص ٣٠١.

(٨٦) الفواكه الدواني جـ ٢ ص ٢٨٧.

الله - يحيلون ما يعد من الصيغ دالاً على ذلك، وما لا يعد إلى العرف،  
وقرائن الأحوال<sup>(٨٧)</sup>.

جاء في الشرح الكبير قال في الذخيرة ضابط هذا الباب الاشتهارات  
العرفية، والقرائن الحالية فمتى فقد أحلف - يعني ادعاء المجني عليه بأنه  
قذفه - ومتى وجد أحدهما حد، وإن انتقل العرف، وبطل بطل الحد، ويختلف  
باختلاف الأعصار والأمصار .. وإنه لو اشتهر ما لا يوجب حداً الآن في  
القذف أوجب الحد<sup>(٨٨)</sup>.

### والدليل على إقامة الحد بالتعريض:

١- بما روي في الموطأ عن عمرة بنت عبد الرحمن: أن رجلين استبنا  
في زمان عمر بن الخطاب، فقال أحدهما للآخر: والله ما أبي بزان ولا أمي  
بزانية، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب فقال قائل: مدح أباه وأمه، وقال  
آخرون: قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا، نرى أن تجلده الحد، فجلده عمر  
الحد ثمانين<sup>(٨٩)</sup>.

٢- إن موضوع الحد في القذف إنما هو لإزالة المعرة التي أوقعها  
القاذف بالمقذوف، فإذا حصلت المعرة بالتعريض وجب أن يكون قذفاً  
صريحاً، والمعول عليه الفهم، وقد قال الله تعالى مخبراً عن شعيب: ﴿إِنَّكَ

(٨٧) الشرح الكبير ج٤ ص ٣٢٩ وما بعدها، الفواكه الدواني ج٢ ص ٣٨٨ جاء فيه:  
"لو قال له يا نذل، فإنه في الأصل زوج الزانية، والآن اشتهر في عدم الكرم، أو عدم  
الشجاعة فلا حد به".

(٨٨) الشرح الكبير ج٤ ص ٣٢٩ وما بعدها.

(٨٩) موطأ الإمام مالك ص ٥١١.

لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ»<sup>(٩٠)</sup> أي السفية الضال، فعرضوا السب بكلام ظاهره في أحد التأويلات وقال تعالى: في أبي جهل ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾<sup>(٩١)</sup>، وقال حكاية عن السيدة مريم: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾<sup>(٩٢)</sup> فمدحوا أباهما، ونفوا عن أمها البغاء أي الزنا، وعرضوا لمريم بذلك. أي أنت خلافتهم، حيث أنت بولد من غير أب، فقال تعالى: ﴿وَبِكْفَرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾<sup>(٩٣)</sup> فكفروهم معروف، والبهتان العظيم هو التعريض لها، أي ما كان أبوك امرأة سوء، وما كانت أمك بغيا، أي أنت على خلافهم، فرموها بالزنا تعريضا، حبس عمر بن الخطاب الحطيئة لما قال:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها      واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

لأنه شبهه بالنساء في أنهم يطعمن، ويسقين، ويكسون<sup>(٩٤)</sup>.

(٩٠) سورة هود من الآية ٨٧.

(٩١) سورة الدخان من الآية ٤٩.

(٩٢) سورة مريم الآية ٢٨.

(٩٣) سورة النساء الآية ١٥٦.

(٩٤) الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ج ١٢ ص ١٧٣ - ١٧٤ دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٧٢هـ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوي، الاستيعاب ليويسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ج ٢ ص ٥٦٢ دار الجيل، بيروت سنة ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى، تحقيق علي محمد البجاوي، وجاء فيه "دع المكارم لا ترحل لبغيتها .. واقعد فأنت الطاعم الكاسي" فشكاه الزبيرقان إلى عمر، فسأل عمر حسان بن ثابت عن قوله هذا، فقضى أنه هجو له، وضعه منه، فألقاه عمر بن الخطاب لذلك في مطمورة حتى شفع له عبد الرحمن بن عوف، والزبير بين العوام، فأطلقه بعد أن أخذ عليه العهد، وأوعده ألا يعود له جاء أحد أبدا".

ويستثنى من وجوب الحد بالتعريض الأب إذا قذف ابنه، فإنه لا يحد به؛ لبعده عن التهمة في ولده، ولا يؤدب، أما إذا صرح الأب، فقد سبق الكلام في هذه المسألة، ومفاد الكلام فيها روايتان.

**الأولى:** أنه لا يحد الأب إذا قذف ابنه، وهذه الرواية الراجحة.

**الثانية:** يحد الأب إذا قذف ابنه، ويحكم بفسق الولد. وهذه الرواية المرجوحة<sup>(٩٥)</sup> والراجح هي الرواية الأولى.

وألفاظ التعريض يرجع في دلالتها المفهمة للقذف إلى العرف، وقرائن الأحوال - كما سبق ذكره - فإن من الألفاظ ما يكون تعريضاً في وقت، ولا يكون تعريضاً في وقت آخر، لتغير الأعراف والأحوال، فكثير من الألفاظ ذكرها الفقهاء في كتبهم الفقهية، وصارت لا تدل على التعريض في عرف اليوم، فلا يحكم على صاحبها بأنه قاذف، من ذلك إذا قال شخص لآخر يا ابن منزلة الركبان، أو يا ابن ذات الراية، فإنها صارت غير مفهومة في عرف الناس اليوم، وإذا اشتهر بين الناس، وفي عرفهم، وفي القرائن الحالية، أنه لا يريد الاتهام بالزنا، فلا يحد قائلها، أما إذا اشتهر أنه يريد الاتهام بالزنا وجب الحد، لأن المرأة البغي في الأصل كانت في الجاهلية، إذا أرادت الفاحشة أنزلت الركبان عندها لذلك، فيكون ناسباً أمه للزنا، وكانت العاهر تجعل على بابها راية، أي علامة للنزول عندها، فيكون معرضاً بالزنا<sup>(٩٦)</sup>.

**حكم نسب الزنا إلى عضو من أعضاء المقدوف مما لا يتصور منه وجود الزنا.**

(٩٥) الفواكه الدواني ج٢ ص ٢٨٧، ٢٨٨، الشرح الصغير ج٦ ص ١٨٩، حاشية الصاوي ج٦ ص ١٨٩.

(٩٦) الشرح الكبير ج٤ ص ٣٢٩.

سبب الخلاف في هذه المسألة كما جاء في شرح منح الجليل أن قول القاذف: زنت عينيك، أو رجلك، أو أذنك هل من التعريض أم لا<sup>(٩٧)</sup>؟

### أقوال فقهاء المالكية:

اختلف فقهاء المالكية في حكم نسب الزنا إلى عضو من أعضاء المقذوف مما لا يتصور منه وجود الزنا كأن يقول له زنت عينك، أو رجلك على رأيين هما:

الرأي الأول: أن هذا لا يعد قذفًا، ولا يجب الحد على القاذف، وبهذا قال أشهب، واستظهره ابن عبد السلام<sup>(٩٨)</sup>.

### ويستدل على ذلك:

أن الزنا لا يتصور من هذه الأعضاء حقيقة، فكان المراد منه المجاز من طريق النسب، كما قال - عليه الصلاة والسلام - : ﴿العينان تزنيان، والبدان تزنيان، والرجلان تزنيان، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه﴾<sup>(٩٩)</sup>.

(٩٧) شرح منح الجليل ج٤ ص ٥٠٨.

(٩٨) حاشية السوقي ج٤ ص ٣٢٨، شرح منح الجليل ج٤ ص ٥٠٨.

(٩٩) مسند الربيع للربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري ج١ ص ٢٤٩ عن ابن عباس، دار الحكمة، مكتبة الاستقامة، بيروت، سلطنة عمان، سنة ١٤١٥هـ، الطبعة الأولى، تحقيق محمد إدريس، عاشور بن يوسف، مجمع الزوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي ج٦ ص ٢٥٦ عن عبد الله بن مسعود، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ، باب زنا الجوارح، وجاء فيه "رواه أحمد، وأبو يعلى، البزار، والطبراني، وإسنادهما جيد".

جاء في حاشية الدسوقي: "وقال أشهب بعدم الحد؛ لأنه أضاف الزنا للأعضاء مع احتمال تصديق الفرج لذلك، وتكذيبه، واستظهره ابن عبد السلام" (١٠٠).

الرأي الثاني: أن ذلك يعد قذفًا، ويحد قائله، وإلى هذا ذهب ابن القاسم واستحسنه اللخمي (١٠١)، وهذا الرأي هو المعتمد في المذهب.

واستدلوا على ذلك:

بأن إضافة الزنا إلى عضو من الأعضاء فأشبهه إذا أضاف إلى الفرج، فيلزم من نسبته لبعضها نسبته إليه (١٠٢).

الرأي المختار:

الرأي الأول القائل بأن هذا لا يعد قذفًا، ولا يحد قاذفه، ويجب عليه الأدب، وعليه التعزير، ما لم تكن هناك قرينة تدل على إرادة القذف. فإن وجدت أقيم عليه الحد، لأنه يعد تعريضًا بزنا الفرج.

القذف بغير الزنى:

إذا قذف شخص غيره بغير الزنا، لا يجب الحد على القاذف في هذه الحالة بل يعاقب على ذلك بالتعزير، ويعزره الحاكم بما يراه تأديبًا ومناسبًا لزجر، لأن موجب التعزير هو معصية الله تعالى في حقه، أو حق آدمي، ويعزره الحاكم بما يراه مناسبًا من الضرب، أو حبس، أو غيره، باجتهاد

(١٠٠) حاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٢٨.

(١٠١) المرجع السابق ج٤ ص ٣٢٨، شرح منح الجليل ج٤ ص ٥٠٨.

(١٠٢) شرح منح الجليل ج٤ ص ٥٠٨.



الإمام ، وكان الخلفاء المتقدمون يعاملون بقدر الجاني ، والجناية ، فمنهم من يضرب ، ومنهم من يحبس ، ومنهم من يُقام على قدميه في المحافل ، ومنهم من تنزع عمامته وغير ذلك من الأمور التي يراها الحاكم مناسبة للزجر والردع<sup>(١٠٣)</sup>.

### مثال ذلك:

أن يقول رجل لغيره: يا سارق ، يا فاجر إلا لقرينة إرادة الزنا ، وكذلك يعذر في استعمال ألفاظ السب ، والشتم مثل يا حمار ، يا ابن الحمار ، أو يا ابن النصراني ، أو ابن الكلب ، أو اليهودي ، أو الكافر لعدم استعمال القول المحرم الذي لم يدل عندنا على أنه نفي نسب ولا قرينة تدل عليه ، وكذلك يعذر إن قال لغيره يا فاسق ، أو يا فاجر<sup>(١٠٤)</sup>؛ لأن الفسق الخروج عن الطاعة ، وليس نصًا في الزنا ، والفجور كثرة الفسق ، وقيل كثرة الكذب<sup>(١٠٥)</sup>، فإن قامت قرينة على إرادة القذف حد<sup>(١٠٦)</sup>.

وكذلك يعذر إن قال لغيره: أنا عفيف، أو ما أنت بعفيف بدون ذكر الفرج، لأن العفة تكون في الفرج، وغيره كاللسان، واليد، والفم، إلا أن تقوم قرينة إرادة الفرج فيحد<sup>(١٠٧)</sup>.

(١٠٣) الذخيرة للقرافي جـ ١٢ ص ١١٨.

(١٠٤) العرف جرى الآن على أن الفاجرة هي الزانية العامة.

(١٠٥) الشرح الكبير جـ ٤ ص ٣٣٠، الشرح الصغير جـ ٦ ص ١٨٦.

(١٠٦) حاشية الدسوقي جـ ٤ ص ٣٢٩.

(١٠٧) الشرح الكبير للدريز جـ ٤ ص ٣٣٠.

### نفي النسب:

من نفي النسب عن غيره بأن قال : لست لأبيك ، أو قال له لست ابن فلان ، أي قطع نسبه عن أبيه ، أو جد لأبيه ، فعليه الحد ، إذا كان نسبه معلوماً ، وكان حراً مسلماً ، ولو كان أبواه رقيقين ، أو كافرين ، فيشترط فقهاء المالكية لإقامة الحد في هذه الحالة ، أن يكون المنفي ممن يحد قاذفه ، بأن يكون حراً مسلماً ، وأما لو نفاه عن أمه ، أو عن جده لأمه فلا حد عليه في واحد منهما<sup>(١٠٨)</sup>. لأنه لم يقذفه بالزنا ، لأن الأمومة محققة ، لا تنتفي لعلم كذب من نفاها على غيره ، فلا تلحقه معرة . وإنما وجب الحد في قول الرجل للرجل ليس أبوك فلاناً ، ولم يجب في قوله ليست أمك فلانة ، لأن نسب الرجل يثبت من أبيه بحكم الشرع ، وهو ظني ، فلا يعلم كذب من نفاها ، فتلحق الأم معرة باتهامها .

جاء في الشرح الكبير: "لا عن أم؛ لأن الأمومة محققة لا تنتفي ؛ وإنما عليه الأدب للإيذاء .. وأما الأبوة فتأبى بالظن والحكم الشرعي، فلا يعلم كذبه في نفيه فتلحقه بذلك المعرة"<sup>(١٠٩)</sup>.

**حكم لو نسب إلى جده أو نسبه إلى عمه أو خاله، أو زوج أمه**

إذا نسب شخص آخر إلى جده، بأن قال له إنك ابن فلان ونسبه لجده لأبيه أو لأمه فلفقهاء المالكية قولان:

**القول الأول:** لا يحد من نسب شخصاً إلى جده سواء كان جده لأبيه أو لأمه، في مشاتمته أم لا، وهذا قول ابن القاسم في المدونة<sup>(١١٠)</sup>.

(١٠٨) الفواكه الدواني للنفاوي ج٢ ص ٢٨٧.

(١٠٩) الشرح الكبير ج٤ ص ٣٢٥.

(١١٠) حاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٢٨، شرح منح الجليل ج٤ ص ٥١٠.

### والدليل على ذلك:

بأن الجد يسمى أباً، فقد صدق في نسبته له<sup>(١١١)</sup>، لقوله تعالى: ﴿مَثَلُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(١١٢)</sup>، كما أن الجد لا يزني بحليلة ابنه، أو بنته<sup>(١١٣)</sup>.

**القول الثاني:** لا يقام الحد على من نسب شخصاً إلى جده، سواء كان جده لأبيه أو لأمه، بشرط ألا يكون في مشاتمته، فإن كان في مشاتمته حد وهذا قول أشهب<sup>(١١٤)</sup>.

### محل الخلاف في هذه المسألة:

ذكر محمد بن عرفة الدسوقي سبب الخلاف في حاشيته فقال "ومحل الخلاف ما لم يعرف أنه أراد القذف مثل أن يتهم الجد بأم ذلك الولد المقذوف، وإلا حد اتفاقاً كما في التوضيح"<sup>(١١٥)</sup>.

(١١١) الشرح الكبير جـ ٤ ص ٣٢٨، شرح منح الجليل جـ ٤ ص ٥١٠.

(١١٢) سورة الحج من الآية ٧٨.

(١١٣) الشرح الكبير جـ ٤ ص ٣٢٨.

(١١٤) شرح منح الجليل جـ ٤ ص ٥١٠، جاء في شرح منح الجليل: "... وقال أشهب يحد، ابن عرفة فيها إن قال له أنت ابن فلان فنسبه إلى جده، ولو في مشاتمة فلا يحد، وكذا لو نسبه إلى جده لأمه، ولو نسبه إلى عمه، أو خاله، أو زوج أمه حد، وكذا لو نسبه إلى غير أبيه على غير سباب، ولما ذكر الباجي قول ابن القاسم لا يحد، قال: وقال أشهب يحد، قال محمد قول ابن القاسم أحب إليّ، إلا أن يعرف أنه أراد القذف مثل أن يتهم جده بأمه، ونحوه، وإلا فلا يحد، قد ينسب إليه بشبهة في خلق، أو طبع، وقال ابن الحاجب لو نسبه إلى جده في مشاتمة فلا يحد إلا ببيان القذف بخلاف عمه، وقال أشهب يحد فيهما، وقال أصبغ لا يحد فيهما بخلاف خاله، أو زوج أمه، وما نقله عن أصبغ خلاف نقل من تقدم عنه، ولعله أخذ نص قول أصبغ بالجد والعم من مفهوم استدلاله، حاشية الدسوقي جـ ٤ ص ٣٢٨.

(١١٥) حاشية الدسوقي جـ ٤ ص ٣٢٨.

### القول المختار:

القول الثاني القائل لا يحد من نسب شخصاً إلى جده سواء كان لأبيه أو لأمه، بشرط أن لا تكون في مشاتمته، فإن كان في مشاتمته يحد، لأن وجود المشاتمة قرينة قوية تؤكد أنه أراد التعريض بالقذف في هذه الحالة. فكان أراد أن ينفي عنه نسبه لأبيه، وهذا تعريض بالقذف.

أما إذا نسبه إلى عمه أو زوج أمه، أو خاله، بأن قال له يا ابن فلان، وفلان عمه، أو خاله، أو زوج أمه، فإنه يحد، لقطعه نسبه عن أبيه<sup>(١١٦)</sup>.

ويرى الشيخ الدردير - رحمه الله تعالى - عدم الحد إذا نسبه إلى عمه، إذا قامت قرينة تدل على الشفقة، والحنان، أو أنه كابنه في الشفقة<sup>(١١٧)</sup>، لأن الله قد سمى العم<sup>(١١٨)</sup> أبا، قال تعالى: ﴿إِلَهُكَ وَإِلَهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾<sup>(١١٩)</sup>.

(١١٦) الشرح الكبير ج٤ ص ٣٢٨، شرح منح الجليل ج٤ ص ٥١٠.

(١١٧) الشرح الكبير ج٤ ص ٣٢٨.

(١١٨) شرح منح الجليل ج٤ ص ٥١٠.

(١١٩) سورة البقرة من الآية ١٣٣.

## المبحث الثالث

### وسائل إثبات القذف

#### ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الإقرار.      المطلب الثاني: الشهادة.

### المطلب الأول

#### الإقرار (١٢٠)

##### ويشتمل على:

أولاً: تعريف الإقرار.      ثانياً: حكم الإقرار.  
ثالثاً: شروط المقر.

##### أولاً: تعريف الإقرار:

تعريف الإقرار في اللغة: الإقرار في اللغة الإثبات، والاعتراف، يقال أقر بالحق لفلان، اعترف به، ويقال أقر على نفسه بالذنب، ومأخوذ من القرار والسكون، والثبوت، لأن الإقرار يثبت الحق على المقر<sup>(١٢١)</sup>.

---

(١٢٠) القوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٠٧ وجاء فيه: "وأما موجب الحد فاعتراف القاذف، الفواكه الدواني للنفر اوي ج ٢ ص ٢٨٨ وجاء فيه: "يثبت بشهادة عدلين على القذف، أو على الإقرار به".

(١٢١) مختار الصحاح ص ٥٢٨، ٥٢٩، المعجم الوجيز ص ٤٩٦، ٤٩٧.

جاء في مختار الصحاح "القرار المستقر من الأرض، ويوم القَرّ بالفتح اليوم الذي بعد يوم النحر؛ لأن الناس يقرُّون إلى منازلهم، .. والقرارُ في المكان الاستقرار فيه تقول قَرَرْتُ بالمكان بالكسر أَقَرُّ قرارًا، وقَرَرْتُ أيضًا بالفتح أَقَرُّ قرارًا، وقُرُورا .. وأقر بالحق اعترف به، وقرره في المكان بالحق حتى أقر به .. وقرره بالشئء حمّله على الإقرار به<sup>(١٢٢)</sup>.

### تعريف الإقرار في الاصطلاح:

الإخبار عن أمر يتعلق به حق للغير<sup>(١٢٣)</sup>.

### ثانيًا: حكم الإقرار:

الإقرار حجة شرعية<sup>(١٢٤)</sup>، من أقوى الحجج التي تثبت بها الحقوق؛ لأن الإنسان لا يتهم فيما يقر به على نفسه للآخرين، فإذا أقر شخص على نفسه بحق للغير فليس هناك شك، ولا تهمة على المقر.

### الدليل على حجية الإقرار:

يدل على حجية الإقرار قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ

(١٢٢) مختار الصحاح ص ٥٢٨، ٥٢٩.

(١٢٣) تبصرة الحكام في أصول الأفضية، ومناهج الأحكام للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي المدني بهامش فتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب الإمام مالك، ج ٢ ص ٣٩، شركة مكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة سنة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.

(١٢٤) الشرح الكبير ج ٣ ص ٣٩٧، ٣٩٨، التبصرة لابن فرحون ج ٢ ص ٣٩.

وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا  
وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿١٢٥﴾.

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ  
لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ (١٢٦).

- قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُؤْنَ اعْتَرِفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾ (١٢٧).

- قوله تعالى: ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ (١٢٨).

ما رواه مالك في الموطأ من حديث العسيف: ﴿واغد يا أنيس إلى  
امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها﴾ (١٢٩).

(١٢٥) سورة آل عمران آية ٨١.

(١٢٦) سورة النساء من الآية ١٣٥.

(١٢٧) سورة التوبة من الآية ١٠٢.

(١٢٨) سورة الأعراف من الآية ١٧٢.

(١٢٩) موطأ الإمام مالك بن أنس ص ٥٠٦، ٥٠٧ تحقيق طه عبد الرؤوف، الطبعة الأولى سنة  
١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م بدون ذكر الناشر. ونص الحديث روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن  
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه: أن  
رجلين اختصما إلى رسول الله فقال أحدهما: يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله، وقال الآخر  
وهو أفقههما: أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي في أن أتكلم، قال: "وتكلم"  
فقال: إن ابني كان عسيفاً على هذا، فزنى بامرأته فأخبرني أن على ابني الرجم، فافتديت منه  
بمائة شاة، وبجارية لي ثم إنني سألت أهل العلم، فأخبروني أن ما على ابني جلد  
مائة، وتغريب عام، وأخبروني إنما الرجم على امرأته، فقال رسول الله: "أما والذي نفسي  
بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله، أما غنمك وجارياتك فرد عليك" وولد ابنه مائة، وغربه عاماً،  
وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر، فإن اعترفت رجمها، فاعترفت فرجمها، قال مالك:  
العسيف الأجير.

روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه أخبره أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ، وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله فرجم، قال ابن شهاب فمن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه<sup>(١٣٠)</sup>.

### ثالثاً: شروط المقر:

يَشْتَرَطُ فِي الْمَقْر:

١- أن يكون المقر بالغاً<sup>(١٣١)</sup>، لأن الإقرار سبب وجوب الحد، ولا بد أن يكون جنائياً، وفعل الصبي لا يوصف بكونه جنائياً، فكان إقراره غير مؤاخذ به، لقوله ﴿رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق﴾<sup>(١٣٢)</sup> فدل ذلك الحديث على أن الصبي مرفوع عنه القلم، فلا عبرة بإقراره قبل البلوغ.

٢- أن يكون المقر عاقلاً<sup>(١٣٣)</sup>. فلا يصح إقرار المجنون؛ لأنه مرفوع عنه التكليف، فلا عبرة بإقراره، لقوله ﴿رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق﴾<sup>(١٣٤)</sup>.

(١٣٠) موطأ مالك ص ٥٠٦.

(١٣١) حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٣٩٧ جاء في باب الإقرار "يؤاخذ المكلف بلا حجر في إقراره...".

(١٣٢) سبق تخريجه.

(١٣٣) حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٣٩٧.

(١٣٤) سبق تخريجه.



## المطلب الثاني

### الشهادة (١٣٥)

ويشتمل على:

أولاً: تعريف الشهادة      ثانياً: الدليل على حجية الشهادة

أولاً: تعريف الشهادة:

تعريف الشهادة في اللغة: أصل الشهادة الحضور، من قولهم شهد المكان، وشهد الحرب، أي حضرها، والمشاهدة المعاينة مع الحضور، ويسمى الشاهد شاهداً؛ لأنه يبين الحق للحاكم. وتأتي في اللغة على معانٍ (١٣٦)، منها الحضور والعلم (١٣٧).

تعريف الشهادة في الاصطلاح:

إخبار حاكم عن علم ليقضي بمقتضاه (١٣٨).

وقيل هي إخبار عدل حاكماً بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه (١٣٩).

ثانياً: الدليل على حجية الشهادة:

الشهادة حجة دل على حجيّتها الكتاب، والسنة، والمعقول.

(١٣٥) القوانين الفقهية ص ٣٠٧ وجاء فيه "وأما موجب الحد .. أو شهادة عدلين عليه"،

الفواكه الدواني للنفاوي ج ٢ ص ٢٨٨ وجاء فيه: "يثبت بشهادة عدلين على القذف .

(١٣٦) المعجم الوجيز ص ٣٥٢، ٣٥٣، مختار الصحاح للرازي ص ٣٤٩.

(١٣٧) الشرح الصغير ج ٥ ص ٥٦٠.

(١٣٨) الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٤.

(١٣٩) الشرح الصغير ج ٥ ص ٥٦٠، ٥٦١.

أولاً: الكتاب:

- \* قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾<sup>(١٤٠)</sup>.
- \* قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾<sup>(١٤١)</sup>.
- \* قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(١٤٢)</sup>.
- \* قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾<sup>(١٤٣)</sup>.

وجه الدلالة من الآيات:

دللت الآيات الكريمات على أن الشهادة مطلوبة للشارع، وقد ورد الطلب بصيغة الأمر الذي يدل على الوجوب في الجملة، وإن كان هذا الوجوب قد ورد عليه ما يعدل به عن حكمه في بعض المواطن كما في الحدود الخالصة لحق الله تعالى، حيث يخير الشاهد بين الشهادة أو الستر على الجاني، ومن ذلك قوله لهزال الأسلمي: ﴿لو سترته بردائك لكان خيراً لك﴾<sup>(١٤٤)</sup>.

(١٤٠) سورة البقرة من الآية ٢٨٢.

(١٤١) سورة البقرة من الآية ٢٨٢.

(١٤٢) سورة الطلاق من الآية ٢.

(١٤٣) سورة النساء آية ١٣٥.

(١٤٤) الموطأ للإمام مالك ص ٥٠٦ كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم، سنن أبي داود ج ٤ ص ١٣٤ كتاب الحدود، باب الستر على أهل الحدود بلفظ "لو سترته بثوبك لكان خيراً لك"، جاء في عون المعبود وشرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الدين الحق العظيم آبادي ج ١٢ ص ٣٢ مع تعليقات الحافظ شمس الدين ابن القيم الجوزية، إشراف صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م

### ثانيًا: السنّة:

ما رواه ابن عباس أن النبي قال: ﴿البينة على المدعي واليمين على من أنكر﴾<sup>(١٤٥)</sup>.

ما رواه ابن عباس أن رجلاً سأل النبي عن الشهادة فقال للسائل: «تري الشمس قال: نعم. فقال على مثلها فاشهد أو دع»<sup>(١٤٦)</sup>.

### ثالثًا: المعقول:

أن الحاجة داعية إلى الشهادة لحصول التجاهد بين الناس، فوجب الرجوع إليها.

قال شريح: القضاء جمر فنحّه عنك بعودين - أي شاهدين - وإنما الخصم داء، والشهود شفاء فأفرغ الشفاء على الداء<sup>(١٤٧)</sup>.

= قال المنذري: أخرجه النسائي، ونعيم هو ابن هزال الأسلمي، وقيل لا صحبة له، وإنما الصحبة لأبيه وصوبه بعضهم، وقد قيل: إن ما عز لقب واسمه غريب، وجاء في الترغيب والترهيب لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي جـ ٣ ص ١٧٦ ومعه كتاب الترغيب من القرآن الكريم لمحمد منير السلفي، دار الحديث. رواه أبو داود، والنسائي، قال الحافظ: ونعيم هو ابن هزال، وقيل لا صحبة له، وإنما الصحبة لأبيه هزال.

(١٤٥) سنن البيهقي جـ ١٠ ص ٢٥٢ جامع العلوم والحكم لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي جـ ١ ص ٧ دار المعرفة، بيروت، سنة ١٤٠٨ هـ، الطبعة الأولى وجاء فيه "أنه حديث حسن رواه البيهقي، وغيره هكذا بعضه في الصحيحين".

(١٤٦) شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي جـ ٧ ص ٤٥٥ دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٠ هـ، الطبعة الأولى، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول.

(١٤٧) المغني للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة على مختصر أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى جـ ٩ ص ١٤٦ مكتبة الجمهورية العربية، مصر، ومكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

## المبحث الرابع

### دعوى القذف

ويشتمل على:

أولاً: إذا كان المقدوف حياً. ثانياً: إذا كان المقدوف ميتاً.

ثالثاً: حكم العفو عن القاذف.

القاضي لا ينظر في شأن القذف من غير ادعاء شخص من المقدوف، وهو المعروف لدى الفقهاء بشرط الخصومة، أي الدعوى<sup>(١٤٨)</sup>. والأفضل للمقدوف أن يترك الخصومة، من باب الستر على نفسه<sup>(١٤٩)</sup>، لأنه وإن كان غير عفيف في الباطن فهو عفيف في الظاهر، لما رواه ابن عمر قال: قال رسول الله: "اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها فمن ألم بها فليستتر بستر الله تعالى، وليتب إلى الله تعالى، فإنه من يبد لنا صفحته نُقم عليه كتاب الله تعالى"<sup>(١٥٠)</sup> لأن الخصومة فيها إشاعة الفاحشة، والعفو عن الخصومة من باب الفضل والكرامة، قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(١٥١)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(١٥٢)</sup>.

(١٤٨) للشرح الكبير وحاشية الدسوقي جـ ٤ ص ٣٣١.

(١٤٩) التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل جـ ٦ ص ٣٠٥، حاشية الصاوي بهامش للشرح الصغير جـ ٦ ص ١٨٧.

(١٥٠) سبل السلام جـ ٤ ص ١٩، شرح بلوغ المرام من جمع الأئمة والأحكام للإمام محمد بن إسماعيل جـ ٤ ص ١٩، خرج أحاديثه صلاح محمد محمد عويضة، دار المنار سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م وجاء فيه: "رواه الحاكم وهو في الموطأ من مراسيل زيد بن أسلم".

(١٥١) سورة البقرة من الآية ٢٣٧.

(١٥٢) سورة البقرة من الآية ٢٣٧.

والمقذوف لا يخلو حاله من أمرين:

\* إما أن يكون حيًا وقت القذف.

\* وإما أن يكون ميتًا.

أولاً: إذا كان المقذوف حيًا:

فلا خصومة لأحد سواه، وإن كان ولده، أو ولد ولده، سواء كان حاضراً، أو غائباً؛ لأنه يدفع به المعرفة عن نفسه، وعن عرضه لذا كان من حقه أن يطالب بحد قاذفه، ولو كان ما رمى به صدر منه صحيحاً، لأن من حقه صون عرضه، والستر على نفسه، والستر مطلوب شرعاً مع التوبة<sup>(١٥٣)</sup>.

يقول الشيخ الدردير في الشرح الكبير: "وللمقذوف القيام به، أي بحد قاذفه، وإن علمه أي ما رمى به من نفسه، قال فيها حلال له أن يحده لأنه أفسد عرضه"<sup>(١٥٤)</sup>.

ويقول ابن عرفة معلقاً على شرح الشيخ الدردير: "قوله وإن علمه من نفسه" أي وإن علم أن ما رماه به صدر من نفسه، بل له القيام به، ولو علم بأن القاذف رآه يزني، لأنه مأمور بالستر على نفسه، ولأنه وإن كان في الباطن غير عفيف، فهو عفيف في الظاهر"<sup>(١٥٥)</sup>.

وإذا كان المقذوف حيًا وقت رفع الدعوى، ثم مات قبل الفصل في الدعوى أو بعدها، فإن حق الخصومة يورث، فيحل الورثة محل المقذوف،

(١٥٣) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٣١، شرح منح الجليل ج٤ ص ٥١٥،

مواهب الجليل ج٦ ص ٣٠٥، التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ج٦ ص ٣٠٥.

(١٥٤) الشرح الكبير ج٤ ص ٣٣١.

(١٥٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٤ ص ٣٣١.

إذا كان قبل العفو، أو لم يكن وصى به لغيره قبل موته، فيحل الوارث محل مورثه<sup>(١٥٦)</sup>، حتى ولو منعه من الميراث مانع كرق وقتل وكفر، هذا قول ابن القاسم إن كان قذفه في حياته<sup>(١٥٧)</sup>.

## ٢- إذا كان المقذوف وقت القذف ميتاً:

لا خلاف بين فقهاء المالكية في جواز رفع الدعوى على القاذف إذا أقام الدعوى من يملك الخصومة، من ورثة الميت، والوارث الذي له حق الادعاء، والخصومة هو الولد، وولد الولد وإن سفل ذكراً كان أو أنثى وأب أبيه وإن علا، وباقي الورثة من العصبات، من الأخوة والأخوات، والجدات، إلا الزوجين، فإن المذهب أنه لا حق لهما في ذلك، ويحق للوارث الخصومة، وإن وجد من هو أقر منه للميت المقذوف إن سكت كابن الابن حيث سكت الابن<sup>(١٥٨)</sup> خلافاً لأشهب القائل يقدم الأقرب فالأقرب في القيام بحق المورث المقذوف كالقيام بالدم<sup>(١٥٩)</sup>.

والعلة في إعطاء الورثة الحق في الدعوى، والخصومة في قذف الميت؛ أن القذف هو إلحاق العار بالمقذوف، والميت ليس محلاً لإلحاق العار به، فالقذف لم يكن راجعاً إليه، بل إلى ورثته الأحياء، ولا سيما إذا كان المقذوف أنثى<sup>(١٦٠)</sup>. فلورثة المقذوف الحق في ادعاء الخصومة لإقامة الحد على القاذف ما لم يكن المقذوف قد عفا عن القاذف، أو مضى زمن طويل

---

(١٥٦) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٣١، شرح منح الجليل ج٤ ص ٥١٥، مواهب الجليل ج٦ ص ٣٠٥، التاج والإكليل ج٦ ص ٣٠٥.

(١٥٧) شرح منح الجليل ج٤ ص ٥١٥، حاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٣١.

(١٥٨) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٣١.

(١٥٩) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٣١.

(١٦٠) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٣١.

يظن فيه أنه قد ترك حقه وعفا. جاء في مواهب الجليل: "لو لم يعلم المقذوف بقاذفه حتى مات قام بذلك وارثه، إلا أن يمضي من الزمان ما يرى أنه تارك، فلا قيام للوارث فيه قاله في كتاب الرجم من المدونة" (١٦١).

### ثالثاً: حكم العفو عن القاذف:

اختلف فقهاء المالكية في العفو عن القاذف على قولين:

#### القول الأول:

يجوز العفو عن القاذف؛ وذلك تغليباً لحق العبد على حقوق الله تعالى، وحقوق العباد يصح فيها العفو، فكذلك القذف (١٦٢).

يقول ابن رشد: "ومن قال: حق للآدميين أجاز العفو" (١٦٣).

ودليل من رأى أنه حق للآدميين أن المقذوف إذا صدقه فيما قذفه به سقط الحد، بأن أقر المقذوف بالزنا أو بما رماه به (١٦٤).

يقول ابن رشد: "وعمدة من رأى أنه حق للآدميين أن المقذوف إذا صدقه فيما قذفه به سقط الحد" (١٦٥).

ويُستدل بقول الرسول: ﴿أيعجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم، كان يقول تصدقت بعرضي﴾ والتصدق بالعرض لا يكون إلا بالعفو عما يجب له.

(١٦١) مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٠٥.

(١٦٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٦٤.

(١٦٣) المرجع السابق.

(١٦٤) المرجع السابق.

(١٦٥) المرجع السابق.

وحد القذف لا يستوفى إلا بالمطالبة من المقدوف، أو ورثته إذا كان ميتاً فأشبهه القصاص<sup>(١٦٦)</sup>.

جاء في الشرح الصغير "وله القيام به، وإن علمه من نفسه" أي للمقدوف القيام بحد قاذفه .. كوارثه ولو قام به مانع من الإرث فله القيام بحق مورثه قبل الموت، وإن قذف بعد الموت ..<sup>(١٦٧)</sup>.

جاء في حاشية الدسوقي معلقاً على الشرح الكبير: "قوله خلافاً لأشهب" أي القائل يقدم الأقرب فالأقرب في القيام بحق المورث المقدوف كالقيام بالدم<sup>(١٦٨)</sup>.

### القول الثاني:

يجوز العفو عن القاذف قبل بلوغ الإمام أو بعده، إذا قصد الستر على نفسه، كأن يخشى أنه إن ظهر قامت عليه بينة بما رماه به، أو يقال لم حُد فلان فيقال بقذفه فلاناً فيشتهر الأمر، ويكثر لغط الناس<sup>(١٦٩)</sup>.

أما إن أراد الشفقة على قاذفه، أو جبر خاطر من شفع عنده في العفو فلا يجوز بعد بلوغ الإمام، ولا يسقط به الحد عن القاذف<sup>(١٧٠)</sup>؛ لقوله ﴿هَلَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ﴾<sup>(١٧١)</sup> لمن سرق رجلاً بردته تحت رأسه وهو متوسداً

(١٦٦) الشرح الصغير ج٦ ص ١٨٨، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٣١.

(١٦٧) الشرح الصغير ج٦ ص ١٨٨.

(١٦٨) حاشية الدسوقي ج٤ ص ٣٣١.

(١٦٩) شرح منح الجليل ج٤ ص ٥١٥، الشرح الكبير ج٤ ص ٣٣١، الشرح الصغير

وحاشية الصاوي ج٦ ص ١٨٨.

(١٧٠) شرح منح الجليل ج٤ ص ٥١٥.

(١٧١) ونص الحديث: "عن صفوان بن عبد الله بن صفوان عن جده قال: قيل لصفوان إنه من لم يهاجر فقد هلك فدعا براحلته فركبها فأتى المدينة، فقال له رسول الله ما جاء



في المسجد، ورفعته إلى رسول الله فأمر بقطع يده، فقال صاحب البردة عفوت عنه يا رسول الله، ولعدم قبوله شفاعته أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - في عدم قطع يد السارقة بعد رفعها له<sup>(١٧٢)</sup>. وقوله ﴿أتشفع في حد من حدود الله﴾<sup>(١٧٣)</sup>.

سبك يا أبا وهب قال بلغني أنه لا دين لمن لا هجرة له قال ارجع إلى أباطح مكة فرجع، فدخل المسجد فتوسد رداءه، فجاء رجل فسرق، فأتى به إلى النبي فقال: يا رسول الله سرق هذا ردائي فأمر به النبي فقطعه، فقال: يا رسول الله لم يبلغ ردائي ما يقطع فيه يد رجل قد جعلتها صدقة عليه، فقال رسول الله فهلا قبل أن تأتيني به"، المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ج ٨ ص ٤٧ مكتبة العلوم والحكم، الموصل، سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٣م. تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي، الطبعة الثانية، سبل السلام ج ٤ ص ٣٤ جاء فيه: أخرجه أحمد، والأربعة، وصححه ابن الجارود والحاكم. (١٧٢) شرح منح الجليل ج ٤ ص ٥١٥.

(١٧٣) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣١٥ باب قطع السارق الشريف، وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، صحيح البخاري ج ٦ ص ٢٤٩١ باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان. عن عائشة - رضي الله عنها - أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت، فقالوا ومن يكلم فيها رسول الله فقالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله فكلمه أسامة، فقال رسول الله ﴿أتشفع في حد من حدود الله﴾. ثم قام فاختطب، فقال: "أيها الناس، إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" واللفظ لمسلم جاء في شرح منح الجليل ج ٤ ص ٥١٥: "... أن للمقدوف العفو عن القاذف حتى ولو بلغ الإمام إذا أراد الستر على نفسه، أو كان يتهم بذلك، أو كان قد حد في الماضي فيخاف أن يظهر أمره ثانية، أما العفيف فلا يجوز عفو، إن قذفه في نفسه، أما إن قذف أبويه أو أحدهما، وقد مات المقدوف فلا يجوز العفو بعد بلوغ الإمام قاله ابن القاسم، وأشهب، ونقله ابن عرفة".

## المبحث الخامس

### عقوبة القذف

ويشتمل على:

أولاً: العقوبة الأصلية للقاذف "الجلد".

ثانياً: العقوبة التبعية "رد شهادة القاذف".

إذا عجز القاذف أن يثبت صحة ما قذف به غيره، فإن الشارع أوجب عليه العقوبة. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(١٧٤)</sup>.

وقد وضعت الشريعة الإسلامية العقوبة المناسبة لمن يقذف غيره، ويعجز عن إثبات ما رمى به غيره، حتى تصان الأعراض من أن تتناولها الألسن بدون دليل يؤكد صحة ما قذف به لأن القاذف يقذفه قد أذى المقذوف وآلمه إيلاً نفسياً، فكان الجزاء من الشارع الحكيم أن وضع له عقوبة بدنية وهي الجلد، وهي العقوبة الأصلية، وعقوبة معنوية وهي إسقاط شهادته في الدنيا، وهي عقوبة تبعية.

أولاً: العقوبة الأصلية للقاذف "الجلد":

(أ) عقوبة القاذف الحر:

اتفق فقهاء المالكية على أن عقوبة القاذف الحر ثمانين جلدة، ذكرراً كان أو أنثى<sup>(١٧٥)</sup>، والدليل على ذلك الكتاب، والسنة.

(١٧٤) سورة النور الآية ٤.

(١٧٥) الشرح الصغير ج ٦ ص ١٨٥، حاشية الصاوي ج ٦ ص ١٨٥، شرح منح الجليل ج ٤ ص ٥٠٨، القوانين الفقهية ص ٣٠٧، الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٢٧، بداية المجتهد

أولاً: الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١٧٦).

دللت هذه الآية على أن القاذف الحر يجلد ثمانين جلدة، سواء كان ذكراً أو أنثى، والمراد بالمحصنات الحرائر العفيفات، وإن لم يتزوجن.

جاء في حاشية الصاوي: "قوله لنص القرآن" أي الآية في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ الآية، والمراد بالمحصنات الحرائر، العفيفات، وإن لم يتزوجن، فإن قلت إن الدليل أخص من المدعى، لأنها في شأن من يرمي النساء، والمدعى عام في الرجال والنساء.

أجيب بأن الرجال مقيسون على النساء بالمساواة (١٧٧).

وجاء في تفسير القرطبي "ورميهن بالفاحشة أشنع وأنكى للنفوس، وقذف الرجال داخل في حكم الآية، وإجماع الأمة على ذلك" (١٧٨).

= جـ ٢ ص ٢٦٣، مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة للحافظ أبي الفيض أحمد بن محمد الصادق ص ٣٠٧ دار الفكر.

(١٧٦) سورة النور الآية ٤.

(١٧٧) حاشية الصاوي ج ٦ ص ١٨٥.

(١٧٨) الجامع لأحكام القرآن ج ١٢ ص ١٧٢.

## ثانيًا: السنة:

ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت لما نزل عذري في قام النبي على المنبر، فذكر ذلك وتلا القرآن، فلما نزل أمر برجلين، وامرأة فضربوا الحد<sup>(١٧٩)</sup>.

وحديث أنس بن مالك قال أول لعان كان في الإسلام أن شريك بن سحماء قذف هلال بن أمية بامرأته فقال له رسول الله ﷺ ﴿البينة وإلا حد في ظهرك﴾<sup>(١٨٠)</sup>.

## (ب) عقوبة القاذف إذا كان عبدًا:

إذا كان القاذف عبدًا فحده على النصف من حد الحر، أي أربعون جلدة، ذكرًا كان أو أنثى، سواء قذف حرًا، أو مملوكًا مثله. جاء في الشرح الصغير "والرقيق" ذكرًا، أو أنثى، ولو بشائبة، والعبرة بحال القذف، ولو تحرر قبل إقامة الحد عليه نصفها أي نصف الثمانين<sup>(١٨١)</sup>.

---

(١٧٩) سبل السلام جـ ٤ ص ٢٠ وجاء فيه "أخرجه أحمد، والأربعة، وأشار إليه البخاري، سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي جـ ٥ ص ٣٣٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، وجاء فيه: قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق، سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي جـ ٤ ص ١٦٢ دار الفكر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

(١٨٠) سبل السلام جـ ٤ ص ٢١ وجاء فيه أخرجه أبو يعلى، ورجاله ثقات، المستدرك على الصحيحين جـ ٤ ص ٤١٢، وجاء فيه: "هذا الحديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، سنن الترمذي جـ ٥ ص ٣٣١، سنن البيهقي الكبرى جـ ٧ ص ٣٩٣.

(١٨١) الشرح الصغير جـ ٦ ص ١٨٥.

وجاء في الشرح الكبير "ويوجب نصفه في العبد أي الرقيق ذكراً أو أنثى إذا قذف حراً مسلماً فيجلد أربعين، وإن تحرر قبل إقامة الحد عليه" (١٨٢).  
والدليل على أن حد العبد على نصف من حد الحر.

قوله تعالى: ﴿فَعَلَيْنَهُنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (١٨٣).  
والعبد مقيس على الأمة، ولأنه حد يتبعض فكان العبد فيه على النصف من الحر كحد الزنا (١٨٤).

وما روي في الموطأ عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: "أدركت عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، والخلفاء هلم جرا، فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين" (١٨٥).

### ثانياً: العقوبة التبعية (رد شهادة القاذف):

والعقوبة التبعية للقاذف هي رد شهادته، فتسقط شهادة القاذف إذا حد (١٨٦)، ولا تسقط شهادته قبل الحد، فإذا تاب قبلت شهادته للاستثناء الوارد في الآية (١٨٧) ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٨٨) وبهذا قال فقهاء المالكية (١٨٩).

(١٨٢) الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٢٧، ٣٢٨.

(١٨٣) سورة النساء من الآية ٢٥.

(١٨٤) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٨٧.

(١٨٥) موطأ الإمام مالك ص ٥١٠.

(١٨٦) القوانين الفقهية ص ٣٠٧ جاء فيه "وتسقط شهادة القاذف إذا حد اتفاقاً" بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦٤.

(١٨٧) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٨٦ وجاء فيه "إذا تاب القاذف تقبل شهادته عند مالك وأكثر أصحابه، وأبي حنيفة إذا لم يحد بالفعل أخذ من آية "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء .." لأنه رتب عدم قبول شهادته أنه على عدم الإتيان بأربعة شهداء".  
(١٨٨) سورة النور من الآية ٥.

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

إن الاستثناء الوارد في الآية عائد على جميع ما قبله من الجمل الثلاث السابقة فيها، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

جاء في بداية المجتهد "واتفقوا على أنه يجب على القاذف مع الحد سقوط شهادته، ما لم يتب، واختلفوا إذا تاب، فقال مالك: تجوز شهادته وبه قال الشافعي. والسبب في اختلافهم: هل الاستثناء يعود إلى الجملة المتقدمة، أو يعود إلى أقرب مذكور<sup>(١٩٠)</sup>؟ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾<sup>(١٩١)</sup>.

---

(١٨٩) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد جـ ٢ ص ٣٦٤، القوانين الفقهية ص ٣٠٧.

(١٩٠) بداية المجتهد جـ ٢ ص ٣٦٤.

(١٩١) سورة النور من الآية ٤، ٥.

## المبحث السادس

### كيفية إقامة حد القذف

ويشتمل على:

أولاً: كيفية إقامة حد القذف      ثانياً: وقت إقامة حد القذف.

أولاً: كيفية إقامة حد القذف:

يقام حد القذف على القاذف بأن يجرد من ثيابه حتى ينكشف ظهره، ولا يبقى على جسده إلا ما يستر عورته هذا إذا كان المحدود ذكراً، أما إذا كانت أنثى تجرد المرأة من الثياب إلا ما يقيها الضرب لتحس بألم الضرب، وإنما لم تجرد كالرجل لأنها عورة<sup>(١٩٢)</sup> ويجلدان قاعدين بسوط، وضرب معتدلين، بلا ربط ولا شد يده بظهره، وكتفيه ويكون متولي الضرب شخصاً متوسط القوة، فلا يكون قوياً جداً حتى لا يؤدي إلى هلاكه، أو ضعيفاً جداً، لا يستطيع أن يقيم الحد. أو يقيمه ولكن لا يحس المقذوف بالجلد<sup>(١٩٣)</sup>.

جاء في الفواكه الدواني "قال في المدونة صفة الضرب في الزنا، والشرب والفرية، والتعزير، ضرب واحد ضرب بين ضربين في الحدود قضيب وشراك، ولا درة، ولكن السوط .. وصفة السوط أن يكون من جلد واحد، ولا يكون له رأسان، وأن يكون رأسه ليناً، ويقبض عليه بالخنصر،

(١٩٢) مسالك الدلالة ص ٣١٠ وجاء فيه: "ولا تجرد المرأة إلا مما يقيها الضرب لأن جسدها عورة".

(١٩٣) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٩٠ باب حد الشرب، عند بيانه كيفية إقامة الحد على الشارب للخمر.

والبنصر، والوسطى، ولا يقبض عليه بالسبابة والإبهام، ويعقد عليه عقد التسعين، ويقدم رجله اليمنى، ويؤخر اليسرى، وصفة عقده التسعين أن يعطف السبابة حتى تلتقى الكف، ويضم الإبهام إليها، ويكون المضروب قاعداً فلا يمدّه كما يفعل ظلمة مصر، ولا يربط ولا تشد يده إلا أن يكون يضطرب بحيث لا يقع الضرب موقعه، فيجوز شده، ويكون الضرب في ظهره وكتفيه . ويكون متولي الضرب شخصاً متوسطاً لا في غاية القوة، ولا الضعف" (١٩٤).

#### ثانياً: وقت إقامة الحد:

لا يقام الحد على القاذف في الحر والبرد الشديدين حتى لا يؤدي إلى موته.

جاء في منح الجليل "وينتظر بالجلد لمن هو حده اعتدال الهواء، أي توسطه بين الحر الشديد، والبرد الشديد فلا يجلد في حر شديد، ولا في برد شديد خوف تأديته إلى الموت، والتأخير في البرد نص عليه الإمام مالك، وألحق به ابن القاسم الحر شديد" (١٩٥).

ولا يقام الحد على المريض حتى يبرأ لئلا يؤدي إلى قتل نفسه، والحامل حتى تضع حملها؛ لئلا يسري إلى ما في بطنها، ولا على نفساء حتى تنقئ من نفاسها، لأن النفاس نوع من المرض، قد يؤدي إلى الهلاك" (١٩٦).

(١٩٤) الفواكه الدواني جـ ٢ ص ٢٩٠، ٢٩١.

(١٩٥) شرح منح الجليل جـ ٤ ص ٥٠٠.

(١٩٦) الفواكه الدواني جـ ٢ ص ٢٩١.



## والدليل على ذلك:

ما رواه مسلم بسنده عن عبد الله بن بريدة عن أبيه: أن معاذ بن مالك الأسلمي أتى رسول الله فقال: يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي، وزنيت، وإني أريد أن تطهرني فرده، فلما كان من الغد أتاه فقال: يا رسول الله إني زنيت، فرده الثانية فأرسل رسول الله إلى قومه فقال: «أتعلمون بعقله بأسًا تنكرون منه شيئاً؟ فقالوا: ما نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا فيما نرى، فأتاه الثالثة. فأرسل إليهم أيضاً فسأل عنه فأخبروه: أنه لا بأس به، ولا بعقله. فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم.

قال: فجاءت الغامدية فقالت: يا رسول الله: إني قد زنيت فطهرني، وإنه ردها فلما كان الغد قالت: يا رسول الله لم تردني؟ لعلك أن تردني كما رددت معاذاً، فوالله إني لحبلى. قال: إما لا، فاذهبي حتى تلدي. فلما ولدته أنته بالصبي في خرقه. قالت: هذا قد ولدت. قال: اذهبي فأرضعيه حتى تقطميهِ. فلما فطمته، وأكل الطعام، فدفعت الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها. فيقبل خالد بن الوليد بحجر، فرمى رأسها، فتنضح الدم على وجه خالد، فسبها، فسمع نبي الله سبه إياها، فقال: مهلاً يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس<sup>(١٩٧)</sup> لغفر له ثم أمر بها فصلى عليها، ودفنت<sup>(١٩٨)</sup>.

(١٩٧) مكس: جاء في المعجم الرجيز ص ٥٨٦، ٥٨٧ "مكس في البيع مكساً نقص الثمن، والضريبة قدرها وجباها، ماكسه في البيع طلب منه أن ينقص الثمن، تماكس البيعان: تشاحا، الماكس: من يأخذ المكس من التجار، .. المكس: الضريبة يأخذها المكاس ممن يدخلون البلد من التجار، يراجع مختار الصحاح ص ٦٣.

(١٩٨) صحيح مسلم ج ٧ ص ١٩٨، ١٩٩ كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، المكتب الثقافي، القاهرة، ضبط وتحقيق رضوان جامع رضوان، الطبعة الأولى

دل هذا الحديث على أن الحامل لا يقام عليها الحد حتى تضع حملها؛ لأن في إقامة الحد عليها وهي حامل يؤدي إلى إتلاف الجنين في بطنها.

ما رواه مسلم بسنده عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن قال: خطب علي فقال: يا أيها الناس: أقيموا على أرفائكم الحد من أحسن منهم، ومن لم يحصن فإن أمة لرسول الله زنت فأمرني أن أجلدها، فإذا هي حديث عهد بنفاس، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها. فذكر ذلك للنبي فقال: "أحسنتم" (١٩٩) دل الحديث على أن الحد لا يقام على النفساء حتى ينقطع الدم، وتبرأ من النفاس.

جاء في شرح النووي: "أن الجلد واجب على الأمة الزانية، وأن النفساء، والمريضة، ونحوهما يؤخر جلدهما إلى البرء" (٢٠٠).

(١٩٩) المرجع السابق جـ ١١ ص ٢١٧ كتاب الحدود، باب تأخير الحد عن النفساء.

(٢٠٠) شرح النووي بصحيح مسلم جـ ١١ ص ٢١٧ المكتب الثقافي القاهرة، تحقيق رضوان جامع رضوان، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١ م.

## المبحث السابع

### تكرار حد القذف، وتداخله مع الحدود الأخرى

ويشتمل على:

أولاً: تكرار حد القذف.

ثانياً: هل يتداخل حد القذف مع غيره من العقوبات المماثلة ؟

أولاً: تكرار حد القذف:

( أ ) تكرار القذف قبل إقامة الحد:

لا يتكرر الحد بتكرر القذف قبل إقامة الحد على القاذف، فمن قذف أحداً مرات كثيرة فعليه حد واحد، فمن قذف شخصاً في مجلس، ثم قذفه في مجلس آخر، أو قذف جماعة، بأن قال لهم في مجلس واحد: كلهم زناه، أو قال لكل واحد منهم في مجلس، أو مجالس متفرقين يا زان، فليس عليه في ذلك إلا حد واحد، فإذا قام به أحد وطلب الحد، وضرب له كان ذلك الضرب مسقطاً لكل قذف عليه، ولا حد لمن قام منهم بعد ذلك، وهذا هو الأصح في المذهب، ومقابل الأصح يقول إنه يحد بعدد من قذف سواء كان بكلمة واحدة، أو كلمات<sup>(٢٠١)</sup>.

جاء في حاشية الدسوقي معلقاً على الشرح الكبير "قوله أو جماعة " أي ولو كان القذف لجماعة فهو عطف على كرر، وسواء قذفهم في مجلس واحد، أو مجالس بكلمة، أو كلمات، فلا يتكرر الجلد بتكرر القذف على

(٢٠١) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير جـ ٤ ص ٣٢٧، الشرح الصغير جـ ٦ ص ١٨٦، حاشية الصاوي جـ ٦ ص ١٨٦، الذخيرة جـ ١٢ ص ١٠٧، الفواكه الدواني جـ ٢ ص ٢٨٩، بداية المجتهد لابن رشد جـ ٢ ص ٣٦٣.

الأصح ومقابل الأصح أنه يحد بعدد من قذف سواء بكلمة أو كلمات" (٢٠٢).

### ( ب ) تكرار القذف بعد إقامة الحد :

أما إذا كرر القذف بعد إقامة الحد عليه، أعيد عليه الحد، ولا فرق بين تكرار الحد عليه بين الصريح، وغيره، كأن يقول ما كذبت، أو لقد صدقت فيما قلت.

### ( جـ ) تكرار القذف أثناء إقامة الحد :

إذا كرر القذف في أثناء الحد ألغى ما مضى، وابتدئ العدد من الأول، إلا أن يكون ما بقي قليلاً فيكمل الأول، ثم يبتدئ للثاني الحد (٢٠٣).

جاء في الشرح الصغير: "وإن كرر القذف مراراً لواحد، أو جماعة قال لهم يا زناة فلا يتكرر القذف، ولا يتعدد بتعدد المقذوف إلا أن يكرر القذف بعده، أي بعد الحد، فإنه يعاد عليه ولو لم يصرح، بأن قال بعد الحد ما كذبت، أو لقد صدقت فيما قلت، وإن قذف شخصاً كان هو المقذوف الأول، أو غيره في أثناءه: أي الحد ألغى ما مضى، وابتدئ لهما: أي للقذفين حد واحد، إلا أن يبقى من الأول اليسير ما دون النصف، أو خمسة عشر فدون فيكمل الأول، ثم يستأنف للثاني الحد" (٢٠٤).

والدليل على أن الحد لا يتكرر بتكرر القذف قبل إقامة الحد على القاذف ما يأتي قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلَدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (٢٠٥).

(٢٠٢) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢٧.

(٢٠٣) المراجع السابقة نفس الموضع والمكان.

(٢٠٤) الشرح الصغير ج ٦ ص ١٨٦.

(٢٠٥) سورة النور من الآية ٤.

## وجه الدلالة من الآية:

أن الله تعالى أوجب إقامة حد القذف على القاذف إذا لم يكن معه شهوداء على صحة ما رمى به، ولم يفرق بين أن يكون القاذف واحداً، أو جماعة، لأن القذف جناية توجب الحد، فإذا تكرر كفى حد واحد، كما لو سرق من جماعة، أو زنى بنساء، أو شرب أنواعاً من المسكر، فلا شيء عليه، لأن الحق ثابت لهم على سبيل البذل، فأيهم طالب به استوفى، وسقط، فلم يكن لغيره الطلب به، كحق المرأة على أوليائها تزويجها إذا قام به واحد سقط عن الباقيين<sup>(٢٠٦)</sup>.

٢- لأن النبي حد من قذف عائشة - رضي الله عنها - حداً واحداً مع أنه قذفها والذي اتهم بها<sup>(٢٠٧)</sup>.

٣- كذلك قال النبي لهلال بن أمية حين رمى امرأته بشريك البينة، أو حد في ظهره، ولم يقل حدان مع أنه رمى المرأة وشريكاً<sup>(٢٠٨)</sup>.

٤- أن عمر بن الخطاب حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة حداً واحداً مع أنه رموه، ورموا المرأة التي زنى بها<sup>(٢٠٩)</sup>.

## ثانياً: هل يتداخل حد القذف مع غيره من العقوبات المماثلة ؟

يرى فقهاء المالكية أن حد القذف يتداخل مع غيره من العقوبات المماثلة، فمن شرب خمرًا، وقذف، فإن حد القذف يتداخل مع حد الشرب،

(٢٠٦) مسالك الدلالة ص ٣٠٩.

(٢٠٧) المرجع السابق، سنن أبي داود ج ٤ ص ١٦٢، سنن الترمذي ج ٥ ص ٣٣٦، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت لما نزل عذري قام رسول الله ﷺ على المنبر فذكر ذلك، وتلا القرآن، فلما نزل أمر برجلين، وامرأة، فضربوا حدهم.

(٢٠٨) سبق تخريجه.

(٢٠٩) مسالك الدلالة ص ٣٠٩.

لاتحاد الموجب ، أي أن موجب كل من الحدين ثمانون جلدة، وعلى هذا فلو أقيم عليه حد من الحدين سقط الحد الأخير.

جاء في الفواكه الدواني للنفر اوي " .. وكذلك لو قذف وشرب فإنه يكفي حد واحد". قال خليل: "وتداخلت إن اتحد الموجب كقذف، وشرب" (٢١٠).

ولأن الحدود تتداخل كالأحداث إذا تكررت، إنما يجب عن جميعها طهر واحد.

حكى ابن المنذر الإجماع على تداخل حد القذف مع غيره، جاء في مسالك الدلالة "وقد حكى ابن المنذر الإجماع على هذا فقال: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم منهم عطاء، والزهرى، ومالك، وأبو حنيفة، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو يوسف، والشافعي على أن ما يوجب الحد من الزنا، والسرقة، والقذف وشرب الخمر إذا تكرر قبل إقامة الحد أجزأ عنه حد واحد" (٢١١).

### ثالثاً: هل يجوز أخذ العوض عن حد القذف؟

ذهب فقهاء المالكية إلى أنه لا يجوز أخذ العوض عن حد القذف، جاء في مواهب الجليل " ..(الرابع) قال في المدونة ومن صالح من قذف على شقص<sup>(٢١٢)</sup> أو مال لم يجز، ولا شفعة فيه بلغ الإمام أم لا انظر أبا الحسن، وجعله من باب الأخذ على العرض مالا<sup>(٢١٣)</sup> .

(٢١٠) الفواكه الدواني جـ ٢ ص ٢٨٩.

(٢١١) مسالك الدلالة ص ٣١٠.

(٢١٢) الشقص بالكسر القطعة من الأرض، والطائفة من الشيء، مختار الصحاح ص ٣٤٣.

(٢١٣) مواهب الجليل جـ ٦ ص ٣٠٥.

## الخاتمة

وتشتمل على أهم نتائج البحث:

- بيان مدى اعتناء الشارع في المحافظة على العرض، وجعله أحد الضروريات الخمس التي يجب المحافظة عليها.
- الحكمة من تحريم حد القذف تكمن في المحافظة على العرض، وصيانتها، ومنع التهمة، ودفع العار الذي يلحق بالناس من جراء هذه الجريمة النكراء.
- أوجب الشارع على من يقذف غيره أن يأتي بالبينة التي تثبت صحة ما قذف به، فإن عجز استحق العقاب من المولى عز وجل.
- وضع الشارع لحد القذف عقوبة "بدنية" جلده ثمانين جلدة، وعقوبة "تبعية" وهي رد شهادته إذا أقيم عليه الحد.
- لا يقام حد القذف على الوالد إذا قذف ابنه بناءً على ما رجه فقهاء المالكية، لأنه ينافي الإحسان المطلوب من الابن تجاه والده.
- الصيغة تنقسم إلى قسمين: صريحة: ما دلت بذاتها على القاذف دون إرادة غيره، أي لا تحتاج إلى قرينة في إرادة القذف.
- تعريض: كل لفظ أفهم تعريض القذف بالقرائن، أو التعبير عن الشيء باللفظ الموضوع لضده. حيث كان بلفظ مفهم من إرادة القذف. مع وجود القرائن الدالة عليه.
- ضابط ما يكون قذفًا، أو غيره هو الاشتهارات العرفية، والقرائن، ويختلف باختلاف الأعصار، والأمصار.
- يثبت القذف بإحدى الوسيلتين الآتيتين: (١) الإقرار. (٢) الشهادة.

- لا ينظر القاضي في شأن القذف من غير ادعاء شخصي من المَقْدُوف.
- الأفضل للمَقْدُوف ترك الخصومة، من باب الستر على نفسه، لأن في الخصومة إشاعة الفاحشة، ولأن العفو عن الخصومة من باب الفضل.
- إذا كان المَقْدُوف حيًّا فلا خصومة لأحد سواه.
- إذا كان المَقْدُوف ميتًا فيجوز لورثته القيام بدعوى القذف.
- إذا كان المَقْدُوف حيًّا وقت القذف، ثم مات قبل الفصل في دعوى القذف فإن هذا الحق يورث، فيحل الوارث محل المَقْدُوف.
- يجوز العفو عن القاذف قبل بلوغ الإمام. وذلك بناء على القول المختار.
- لا يقام حد القذف على القاذف إذا كان هناك مانع يمنع من إقامة الحد كالبرد والحر الشديدين، أو كانت المرأة حاملًا، أو نساء، أو كان القاذف مريضًا، حتى لا يؤدي إقامة الحد إلى إتلاف القاذف وهذا غير مقصود.
- يقام الحد على القاذف الذكر بأن يجرد من ثيابه حتى ينكشف ظهره، ولا يبقى على جسده إلا ما يستر عورته. أما إذا كان القاذف أنثى تجرد من الثياب إلا ما يقيها الضرب لتحسس بألم الضرب، ولا تجرد كالرجل لأن جسدها عورة.
- لا يتكرر حد القذف قبل إقامته على القاذف بناء على الراجح من أقوال فقهاء المذهب.
- حد القذف يتداخل مع غيره من الحدود المماثلة، لاتحاد الموجب، فمن شرب خمرًا، وقذف مثلاً، فإن حد القذف يتداخل مع حد الشرب، لأن موجب الحدين ثمانون جلدة.
- لا يجوز أخذ العوض عن حد القذف، لأنه من باب أخذ العوض على العرض.



## أهم مراجع البحث

### أولاً: القرآن الكريم

#### ( أ ) كتب التفسير

١. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للشيخ/عبد الرحمن ابن ناصر السعد، قدم له الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الصفا، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢. الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصار القرطبي. دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٧٢هـ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوي.

٣. مختصر تفسير ابن كثير لمحمد علي الصابوني، دار التراث العربي، القاهرة

#### ( ب ) كتب الحديث

١. الاستيعاب ليوסף بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ، تحقيق علي محمد البجاوي.

٢. تذكرة الحفاظ لمحمد بن طاهر بن القيسراني، دار الصميعي، الرياض سنة ١٤١٥هـ، الطبعة الأولى، تحقيق حمدي عبد المجيد اسماعيل السلفي

٣. الترغيب والترهيب لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي ومعه كتاب الترغيب من القرآن الكريم لمحمد منير الدمشقي، دار الحديث.

٤. جامع العلوم والحكم لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٥. سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون.

٦. سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع الأدلة والأحكام للإمام محمد بن إسماعيل، دار المنار سنة ١٤١٢هـ، ٢٠٠٢م، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة.
٧. سنن أبي داود للإمام سليمان ابن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
٨. السنن الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر الدمشقي، دار الباز، مكة المكرمة، سنة النشر ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، تحقيق محمد عبد القادر عطا.
٩. شرح النووي بصحيح مسلم للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ضبط وتحقيق رضوان جامع رضوان، المكتب الثقافي، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١م.
١٠. شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول.
١١. صحيح ابن خزيمة لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م. تحقيق د/محمد مصطفى الأعظمي.
١٢. صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، تحقيق د/مصطفى ديب البغا.
١٣. صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي.

١٤. عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الدين الحق العظيم أبادي مع تعليقات الحافظ شمس الدين ابن قيم الجوزية، إشراف صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٥. المستدرك على الصحيحين للإمام محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ/١٩٩٠م، تحقيق/مصطفى عبد القادر عطا.

١٦. مجمع الزوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ.

١٧. المعجم الكبير لأبي إسحاق سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م. تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي.

١٨. مسند الربيع للربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري، دار الحكمة، مكتبة الاستقامة، بيروت، سلطنة عمان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ، تحقيق محمد إدريس، عاشور بن يوسف.

١٩. مسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الحق، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ، تحقيق د/محفوظ عبد الرحمن زين الله.

٢٠. المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، تحقيق/محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.

٢١. موطأ الإمام مالك لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، تحقيق الشيخ/طه عبد الرؤوف سعد، بدون ذكر الناشر.

### ( ج ) : كتب اللغة العربية:

١. التعريفات لعلي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٢. لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣. المعجم الوجيز تأليف مجمع اللغة العربية، القاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٤. المعجم الوسيط: تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
٥. مختار الصحاح للإمام أبي بكر بن عبد القادر الرازي، عني بترتيبه السيد/محمد خاطر، طبع دار التراث، القاهرة.

### ( د ) : كتب الفقه

#### أولاً: كتب الفقه المالكي:

١. بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد، تنقيح،

وتصحيح خالد العطار، إشراف مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢. التاج والإكليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق بهامش مواهب الجليل للحطاب، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٣. تبصرة الحكام في أصول الأقضية، ومناهج الأحكام للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي المدني بهامش فتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب الإمام مالك، شركة ومكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده، مصر، الطبعة الأخيرة، سنة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.

٤. حاشية الدسوقي لمحمد بن عرفة الدسوقي على الشرح الكبير على مختصر خليل للدردير، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، وشركاه

٥. حاشية الصاوي للشيخ أحمد بن محمد الصابوني بهامش الشرح الصغير على أقرب المسالك، عيسى البابي الحلبي، وشركاه.

٦. الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي.

٧. سراج السالك شرح أسهل المسالك تأليف السيد عثمان بن حسين بري الجعلي المالكي، شركة، ومكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده، مصر، الطبعة الأخيرة.

٨. الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير وبهامشه أحمد بن محمد الصاوي، عيسى البابي الحلبي، وشركاه.

٩. الشرح الكبير على مختصر خليل لسدي أحمد الدردير بهامش حاشية، دار الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

١٠. شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد عlish، وبهامشه حاشيته المسماه تسهيل منح الجليل للمؤلف نفسه، طبع مكتبة النجاح، ليبيا، طرابلس.

١١. الفواكه الدواني شرح الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم مهنا النفراوي المالكي على رسالة أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني المالكي، شركة، ومكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ/١٩٥٥م.

١٢. القوانين الفقهية لابن جزي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء.

١٣. مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة للحافظ أبي الفيض الإمام أحمد بن محمد بن الصديق، دار الفكر.

١٤. المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس تأليف القاضي عبد الوهاب البغدادي، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، تحقيق ودراسة حميش عبد الحق، والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

١٥. مواهب الجليل شرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب، وبهامشه التاج والإكليل للمواق، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

### ثانيًا: كتب المذهب الحنبلي

١. المغني للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة على مختصر أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى. مكتبة الجمهورية العربية، مصر، ومكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

### ثالثًا: كتب أصول الفقه

١. المستصفي من علم الأصول للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، ومعه كتاب فواتح الرحموت للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للعلامة المحقق محب الله بن عبد الحميد، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢هـ.

٢. الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، خرَّج أحاديثه فضيلة الشيخ عبد الله دراز، وضع تراجمه الأستاذ محمد عبد الله دراز، فهرس موضوعاته عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

### سابعًا: كتب عامة:

١. محاضرات في الفقه المالكي تأليف د/محمود علي عبد الجواد، و د/حسن صلاح الصغير، بدون ذكر الناشر، وسنة الطبع.